

جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر

الملحقة الجامعية بمغنية
قسم العلوم الإقتصادية



الموضوع

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي و مالي

دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح

تحت إشراف الأستاذ.د:

شيببي عبد الرحيم

من إعداد الطالب:

بن هدي خالد

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسة	أستاذة محاضرة ب	د. أوبختي نصيرة
مشرفا	أستاذ محاضر أ	د. شيببي عبد الرحيم
ممتحنا	أستاذة محاضرة ب	د. بن عيني رحيمة

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ



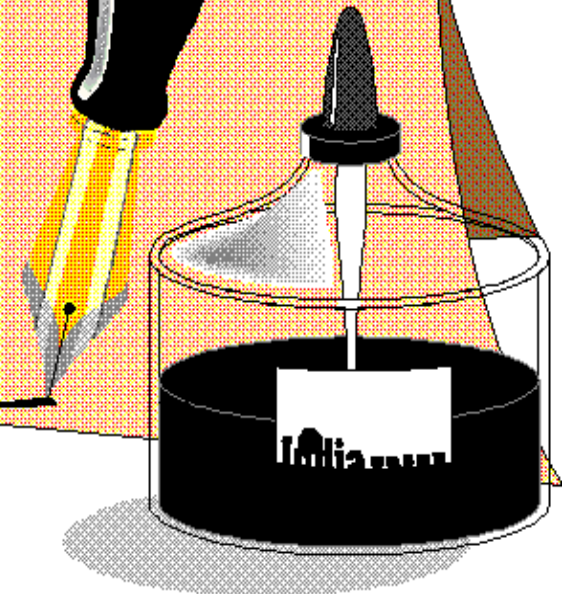
دعاء

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء

الحمد لله الذي ذل لعزته كل شيء

الحمد لله الذي نضع لملكه كل شيء



إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف
المرسلين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا»

إلى قرة عيني، أعز ما أملك في هذه الدنيا إلى التي غمرتني بحبها وحنانها،

وتحملت من أجلي الصعاب وكانت مسندي في هذه الحياة،

أمي الحبيبة. إلى الذي منحني من جهده وعنايته إلى من اكتوى

بلسعات الدنيا من أجلنا. إلى نور قلبي أبي أطال الله في عمره.

إلى أعز ما وهبني الله إخوتي وأخواني "حفظهم الله"

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة

إلى حبيبي العزيزة و زوجتي المستقبلية

أطال الله في عمرها و حفظها

إلى جميع الأهل والأقارب. إلى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا أصدقاء.

إلى كل أساتذة وطلبة الملحقة الجامعية "أبي بكر بلقايد مغنية "

وخاصة طلبة السنة الثانية ماستر تخصص إقتصاد نقدي و مالي.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي،

و على من حمله قلبي ولم تحمله ورقتي إلى كل هؤلاء، أهدي عملي المتواضع.

تَشْكُرَات

قبل كل شيء نشكر الواحد الأحد الذي أعاننا في دراستنا هذه

وزودنا بقوة الإرادة عملا بقوله تعالى

« وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما »

- نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد وخاصة المشرف

«الأستاذ د.شيببي عبد الرحيم » و مدير الملحقة الجامعية

بمغنية اللذان لم يبخلا علينا بشيء.

- كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعائلتينا على ما بذلوه

من أجلنا في حياتنا و عملنا هذا .

- كما نشكر كل عمال مؤسسة حليب النجاح بمغنية

وعلى رأسهم السيد «هدي محمد» كما

لا ننسى السيد «رابلي أحمد» اللذان كانا لهما

الفضل في إعداد هذه المذكرة على أتم وجه .

- وإلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من

بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

- وإلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة،

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.



الفهرس

الفهرس

البسمة

الدعاء

الإهداءات و التشرات

الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال

مقدمة عامة: أ - ك

الفصل الأول : طبيعة التحليل المالي

تمهيد: 01

المبحث 01: عموميات حول التحليل المالي..... 02

مطلب 01: لمحة تاريخية عن التحليل المالي و أسباب نشأته..... 02

مطلب 02: مفهوم و أنواع التحليل المالي..... 04

مطلب 03: أهداف و الخطوات المتبعة في التحليل المالي..... 09

المبحث 02: استعمالات التحليل المالي..... 11

مطلب 01: مجالات التحليل المالي..... 12

مطلب 02: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي..... 12

مطلب 03: نتائج التحليل المالي..... 15

المبحث 03: مقومات و منهجية و معايير التحليل المالي..... 15

مطلب 01: مقومات التحليل المالي..... 15

مطلب 02: منهجية التحليل المالي..... 17

مطلب 03: معايير التحليل المالي و استخداماتها..... 19

المبحث 04: مصادر معلومات التحليل المالي..... 21

22	مطلب 01: الميزانية المحاسبية.....
25	مطلب 02: جدول حسابات النتائج.....
30	مطلب 03: نواحي القصور في البيانات المحاسبية.....
31	المبحث 05: دور التحليل المالي في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات.....
31	مطلب 01: دور التحليل المالي في تقييم الأداء.....
33	مطلب 02: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات.....
38	خاتمة الفصل :
	الفصل الثاني: استخدام التحليل المالي الساكن في تقييم أداء المؤسسة و ترشيد قراراتها
39	تمهيد:
40	المبحث 01: الميزانية المالية.....
40	مطلب 01: تعريف الميزانية المالية.....
42	مطلب 02: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....
46	مطلب 03: الميزانية المالية المختصرة.....
48	المبحث 02: عموميات حول النسب المالية.....
48	مطلب 01: تعريف النسب المالية.....
49	مطلب 02: أهمية النسب المالية و مزايا التحليل بواسطتها.....
39	مطلب 03: أسس التحليل المالي بالنسب و حدود استخدامها في التحليل المالي....
53	المبحث 03: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب.....
54	مطلب 01: نسب التوازن الهيكلي.....
55	مطلب 02: نسب التمويل.....
58	مطلب 03: نسب السيولة.....
61	مطلب 04: نسب النشاط.....

63.....	مطلب 05: نسب المردودية.....
64.....	مطلب06: نسب السوق.....
67.....	المبحث04: تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية.....
67.....	مطلب 01: رأس المال العامل.....
75.....	مطلب 02: احتياج رأس المال العامل.....
78.....	مطلب03: الخزينة.....
85.....	مطلب 04: شروط التوازن المالي.....
86.....	مطلب 05: الاجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن المالي.....
88.....	المبحث05: الميزانية الوظيفية.....
88.....	مطلب 01: تعريف الميزانية الوظيفية.....
88.....	مطلب 02: الدورات الوظيفية.....
90.....	مطلب03: تحليل الميزانية الوظيفية.....
92.....	مطلب 04: شكل الميزانية الوظيفية.....
94.....	خاتمة الفصل:.....
الفصل الثالث: استخدام التحليل المالي الديناميكي في تقييم أداء المؤسسة و ترشيد قراراتها	
95.....	تمهيد:.....
96.....	المبحث01: جدول التمويل.....
96.....	مطلب 01: مفهوم الموارد و الاستخدامات.....
96.....	مطلب 02 :مضمون جدول التمويل.....
105.....	مطلب 03: الانتقادات الموجهة لجدول التمويل.....
105.....	المبحث02: قائمة التدفقات النقدية.....
106.....	مطلب 01: نشأة قائمة التدفقات النقدية.....

107.....	مطلب 02: أغراض قائمة التدفقات النقدية.
108.....	مطلب 03: أسباب التحول إلى الأساس النقدي.
109.....	مطلب 04: استخدامات قائمة التدفقات النقدية.
110.....	مطلب 05: متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية.
111.....	المبحث 03: تحليل قائمة التدفقات النقدية.
111.....	مطلب 01: تبويب التدفقات النقدية.
114.....	مطلب 02: قائمة التدفقات النقدية.
118.....	المبحث 04: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي.
118.....	مطلب 01: مقاييس جودة الربحية.
119.....	مطلب 02: مقاييس جودة السيولة.
120.....	مطلب 03: مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة.
122.....	خاتمة الفصل:
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح
123.....	تمهيد:
124.....	المبحث 01: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
124.....	مطلب 01: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة.
124.....	مطلب 02: منهج الدراسة التطبيقية.
124.....	مطلب 03: الأدوات المستعملة في جمع المعلومات.
125.....	المبحث 02: عموميات حول مؤسسة حليب النجاح.
125.....	مطلب 01: نشأة و تعريف المؤسسة.
126.....	مطلب 02: الهيكل التنظيمي و مواصفات كل محطة عمل للمؤسسة.
138.....	مطلب 03: أهداف المؤسسة و إمكانياتها.

المبحث03: تحليل و معالجة ميزانية المؤسسة.....	141
مطلب 01: عرض الميزانيات المالية المختصرة.....	141
مطلب 02: اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي.....	146
مطلب03: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية.....	151
المبحث04: تحليل الاستغلال و جدول التمويل.....	156
مطلب 01: القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للإستغلال.....	156
مطلب 02: نتيجة الإستغلال و النتيجة المالية و الصافية.....	158
مطلب03: تحليل جدول التمويل.....	159
خاتمة الفصل:	164
الخاتمة العامة:	165

قائمة المراجع

الملخص

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	الميزانية المحاسبية (الأصول)	01
25	الميزانية المحاسبية (الخصوم)	02
27	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	03
28	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	04
41	جدول الميزانية المالية	05
47	جدول الميزانية المالية المختصرة	06
73	جدول حالات رأس المال العامل	07
81	جدول تغير الخزينة	08
93	الميزانية الوظيفية	09
96	مفهوم الموارد والاستخدامات	10
99	الجزء الأول من جدول التمويل	11
104	الجزء الثاني من جدول التمويل	12
112	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي	13
140	جدول تعداد وتقسيم العمال	14
142	الميزانية المالية المختصرة (الأصول)	15
142	الميزانية المالية المختصرة (الخصوم)	16
147	أنواع رأس المال العامل لسنة 2014-2013-2012	17
149	حساب احتياج رأس المال العامل	18
149	الخزينة الصافية	19
151	حساب نسب السيولة للمؤسسة	20

153	حساب نسب النشاط للمؤسسة	21
154	حساب نسب التمويل للمؤسسة	22
155	حساب نسب المردودية للمؤسسة	23
155	حساب المردودية المالية و الإقتصادية	24
157	تغير القيمة المضافة	25
157	تغير الفائض الإجمالي للإستغلال	26
158	تغير نتيجة الإستغلال	27
158	تغير النتيجة المالية	28
159	تغير النتيجة الصافية	29
160	مفهوم الموارد والاستخدامات	30
160	يبين التغير في رأس المال العامل	31
160	يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل	32
161	يبين التغير في الخزينة	33
161	يبين التغير في رأس المال العامل	34
162	يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل	35
162	يبين التغير في الخزينة	36

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	نظام النشاط الاقتصادي	01
71	أنواع رأس المال العامل	02
76	احتياجات رأس المال العامل	03
82	الحالات الممكنة للخزينة	04
113	الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية.	05
115	قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة المباشرة	06
117	قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة غير المباشرة	07
127	الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب النجاح	08
143	تمثيل للميزانية المالية (الأصول لسنة 2012)	09
143	تمثيل للميزانية المالية (الخصوم لسنة 2012)	10
144	تمثيل للميزانية المالية (الأصول لسنة 2013)	11
144	تمثيل للميزانية المالية (الخصوم لسنة 2013)	12
145	تمثيل للميزانية المالية (الأصول لسنة 2014)	13
145	تمثيل للميزانية المالية (الخصوم لسنة 2014)	14
148	التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة	15
150	التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل وخزينة المؤسسة	16
156	التمثيل البياني لمعدلات المردودية للمؤسسة	17

المقدمة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية إتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، و لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لا بد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، والذي يحتاج طبعا إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحرافات، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

أولا : إشكالية البحث

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمر ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه. من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء الوضعية المالية للمؤسسات

الاقتصادية؟

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الوثائق المستعملة في التحليل المالي و ما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما هي الطرق المتبعة في التحليل المالي من أجل ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة؟
- ما هي أهم النسب والمؤشرات ؟

ثانيا :فرضيات البحث

للإجابة على التساؤل المشار إليه ، تم وضع الفرضيات التالية:

- عدم الاهتمام باستخدام أدوات التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كان سببا وراء إنخفاض أدائها.
- إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، وبالتالي إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- يساعد التحليل المالي و تحليل المؤشرات المالية في معرفة وتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة حليب النجاح بمغنية .

ثالثا :موضوع البحث

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان " دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح بمغنية "أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما يتناول هذا البحث أيضا دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية " مؤسسة حليب النجاح" بمغنية لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

رابعا :أهمية البحث

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه

المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعاً لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

خامساً: أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة حليب النجاح بمغنية .

– سادساً : أسباب اختيار الموضوع

- الأسباب الموضوعية:
 - أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني .
 - معرفة كيفية عمل الوظيفة المالية في المؤسسة و مدى قدرتها على التحكم في التدفقات المالية.
 - طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.
 - عولمة الاقتصاد والتي تتطلب تكيف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية، وموضوع تكيف الجداول المالية الذي أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها.
- الأسباب الذاتية:
 - اهتمام شخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بالتحليل المالي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.
 - كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة والتي لم يتطرق إليها كثيراً خاصة مع التحول إلى النظام المالي.

سابعاً : منهج البحث

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصول الثلاثة الأولى، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الرابع الذي تم فيه دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع سواء باللغة العربية أو الأجنبية بغية إضافة مصداقية أكبر لموضوع الدراسة.

ثامناً : الدراسات السابقة1. الدراسات باللغة العربية :

(1) دراسة الجابر (2006) بعنوان : " التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء " دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية .

هدفت الدراسة إلى قراءة البيانات المالية لشركة الخزف السعودية ، لإبراز أن التحليل المالي هو وسيلة من وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، اعتمدت الدراسة المنهجين النظري و العملي من خلال استبانة وزعت على المبحوثين . و قد أجريت الدراسة في السعودية .
و توصلت الدراسة عدد من النتائج أبرزها ما يلي :

✓ تحتل وظيفة تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية موقعا مهما ، و ذلك للوقوف على نقاط القوة و الضعف في أدائها و معالجتها .

✓ تبين من الدراسة أن مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو مفهوم واسع ، لذلك فإن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوة أولية تعقبها القوائم المالية ، و لمعرفة ما تحتويه من معلومات محاسبية لا بد من قيام المحلل المالي (كخطوة لاحقة) بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

✓ إن قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقة كمية ، وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذا فائدة كبيرة للمتعاملين في السوق المالية ، لأن هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييم أداء الشركة و الحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق .

(2) دراسة عبد الله (2008) بعنوان : التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الإنحرافات .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية استخدام طرق و أدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على أداء الوحدة الاقتصادية ، و دوره في الكشف عن الإنحرافات المالية أو الغير مالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالإعتماد على أدوات التحليل المالي . اعتمد الباحث في جمع المعلومات و البيانات على البحث المكتبي المتعلقة بالتحليل المالي بعامة و بالرقابة على أداء المشاريع بخاصة . واعتد في الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري على المتوفر و المتاح من المصادر العربية و الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة مع الإستعانة بشبكة المعلومات الدولية . و اعتمد في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي على التقارير المالية و المحاسبية و الإحصائية لمشروع صناعي (شركة الإسمنت السعودية) .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

✓ إن عملية تقويم الأداء لها فائدة كبيرة لذلك فإن أغلب الشركات و بما فيها الشركة محل الدراسة تصدر تقارير عامة ، تشمل قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و التدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل و النسب المالية و المقارنة التي تشرح طبيعة نشاط الشركة .

✓ بعد إجراء تقييم الأداء لشركة الإسمنت السعودية يتضح مدى فاعلية ودقة أدوات التحليل المالي في تتبع فقرات التكاليف و تحليلها على سبيل المثال . هناك تقدم واضح لأداء الشركة موضوع البحث الذي تبرزه القوائم المالية من ناحية تحقيقها للأرباح و تطور مستوى الأرباح من سنة لأخرى و كان بإمكان الشركة تحقيق أرباح أكبر مما هو متحقق لو أنها استخدمت الأساليب التي استخدمناها و هي أساليب الرقابة على الأداء و تحليل البدائل .

(3) دراسة محمد علي محمد برسي (2002) بعنوان : التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات .

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية التحليل المالي للبيانات المالية ودراسة النتائج لتحديد مواقع القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة ومدى استفادتها من نتائج أعمالها في

الماضي والاستنارة بها في المستقبل، كما هدفت الدراسة أيضاً إلي أن التحليل المالي يعمل علي تفسير الأرقام الواردة بالبيانات المالية وإيجاد العلاقة بينهما، وتوصيل البيانات إلي الأطراف الداخلية والخارجية وإظهار أسباب التغيرات. يحتوي البحث علي جانبين من الدراسة هما جانب نظري وجانب تطبيقي، يشمل الجانب النظري في مفهوم وأهداف وأهمية التحليل المالي عن طريق النسب، أما الجانب التطبيقي إعتد الباحث علي توزيع الاستبيان لاختبار صحة الفروض حتى يحصل الباحث علي النتائج لابد من صياغة الفروض الآتية:

- ✓ اقتران التحليل المالي بالميزانيات.
- ✓ صعوبة إتخاذ القرارات نسبة لعدم وجود التحليل فإن البيانات صعبة الفهم والمقارنة
- ✓ مدى سلامة العلاقة بين القرارات والنتائج المالية.
- ✓ عدم المقدرة لتشخيص الحالة المالية للمنشأة.
- حيث تحصل الباحث علي النتائج الآتية:
 - ✓ أن التحليل المالي مهم لصناعة القرارات المالية.
 - ✓ أن التحليل المالي مهم لكافة الأطراف المهتمة بقراءة القوائم المالية.
 - ✓ أن التحليل المالي ومن خلال إقترانه بالقوائم المالية والميزانيات ، فإنه يعمل علي إطلاع وتنوير القائمين علي أمر المنشأة بخفايا الأرقام وما تمثله هذه الأرقام وموقف المنشأة في ضوء التحليل المالي علي بياناتها.

4) دراسة أمجد علي عثمان محمد (2006) بعنوان : استخدام التحليل المالي في تقويم أداء الشركات .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي و بيان دوره في تقويم الأداء المالي ، و ذلك باستخدام أسلوب تحليل التغير و الإتجاه و أسلوب النسب المالية للحصول على مؤشرات تساعد في تقويم الأداء المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة .

- من نتائج الدراسة ما يلي :

- ✓ التقارير المالية المختلفة تكمل بعضها البعض و تعد من أهم المصادر التي تستخدم لإجراء عملية التحليل المالي لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في إتخاذ القرارات الرشيدة .
- ✓ يجب استخدام مختلف أساليب التحليل المالي للحصول على صورة واقعية عن أداء الشركات بمعنى عدم الإعتماد على أسلوب واحد دون الآخر .
- ✓ يساعد التحليل المالي المستخدمين في معرفة و التنبؤ بالأداء المالي للشركات و تساهم في إتخاذ القرارات الرشيدة.

• التوصيات التي خرجت بها الدراسة

- ✓ ضرورة توفير القوائم المالية للجهات المستفيدة منها و في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من استخدامها لأغراض التحليل المالي .
- ✓ ضرورة إستخدام قوائم و تقارير مالية مراجعة ربع سنوية ، لتقليل خطر الإعتماد على قوائم مالية تاريخية سنوية .

2. الدراسات باللغة الأجنبية :

1) دراسة (ward and foster 1997) بعنوان :

« *Distress A Note on Selecting a Response Measure for Financial* »

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية . ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من (6) نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقا لأساس الاستحقاق، و (3) نسب مالية مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى حجم الشركة . وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (253) شركة لا تعاني من الفشل المالي، و (29) شركة أعلنت إفلاسها، و (35) شركة عجزت عن تسديد ديونها للعالمين 1988 و . 1989 وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي و يليها حجم الشركة.

2) دراسة (Jones and Widjaja , 1998) بعنوان :

« *The Décision Relevance of Cash-Flow Information* »

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية في أستراليا من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والمحللين الماليين وذلك بعد صدور معيار المحاسبة الأسترالي رقم (1026) ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتوزيع استبانة على عينة تتكون من (83) فردا من مسؤولي الإقراض و (76) من المحللين الماليين . وقد بينت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هامة لكلا الطرفين لاتخاذ قراراتهم ، وأن اعتماد المحللين الماليين على هذه القائمة كان أكبر من اعتماد مسؤولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة المالية .

(3) دراسة Tafler 1983

« *The assessment of company solvency and performance using a statistical model: a comparative UK-based study* »

استخدمت هذه الدراسة نموذج رياضي عرف ب Z-score لقياس درجة الملاءة المالية لعدد من الشركات البريطانية ويستخدم في التنبؤ بالفشل المالي وتجنبه. والصيغة الرياضية للنموذج تتحدد كما يلي:

$$Z = C + C1 \frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} + C2 \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي المطلوبات}} + C3 \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}} + C4(NCI)$$

حيث أن :

Z : صافي النتيجة المطلوبة .

C : عامل ثابت .

C1_C4 : معامل النسب المالية الأربع محتسبة على التوالي :

النقدية + القيمة الإسمية للأسهم

NCI : نسبة السيولة المالية في الأمد القصير

المطلوبات المتداولة

وتم احتسابها على عدد الأيام التي تستطيع الشركة تمويل عمالياتها من مصادرها المالية الذاتية في حالة توقف إيراداتها دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

(4) دراسة فريديريك و آخرون Frederic & et al 2007

« *Partenariats public-privé, règles de discipline budgétaire, comptabilité patrimoniale et stratégies de hors bilan.* »

وضعت هذه الدراسة اقتراح لتقييم الأداء في شركات التنمية المحلية أخذاً بنظر الاعتبار النواحي المالية والتشغيلية والاجتماعية في قياس الأداء. وتطويع نموذج رياضي يمكن استخدامه في قياس تصنيف منظمات الأعمال من حيث درجات الفشل المالي.

(5) دراسة Zmijewski (1984)

« *The Association between the magnitude of Quarterly Earnings Forecast Errors and Risk – Adjusted Stock Returns.* »

أجريت الدراسة على عدة صناعات مختلفة فقد قام باختيار عينة من 400 شركة مفلسة ، و 800 شركة غير مفلسة في الفترة ما بين 1972-1978 وقد قام الباحث باختيار النسب المالية التي حللها من الدراسات السابقة وقد اعتمد الباحث على *probit analysis* في تحليل البيانات المالية ، وقد توصل الباحث إلى نموذج يتكون من ثلاث نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات :

✓ صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

✓ إجمالي الديون إلى إجمالي الأول.

✓ الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة .

❖ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة و كما هو مبين في الجدول التالي :

مميزات الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوعات	ركزت على العلاقة بين مؤشرات الأداء و عوائد الأسهم في بيئات اقتصادية مختلفة	ركزت الدراسة الحالية على تحليل و تقييم الأداء المالي في مؤسسة حليب النجاح
الأهداف	هدفت معظم الدراسات للتعرف على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالية و عائد الأسهم	هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل و تقييم الأداء المالي في مؤسسة حليب النجاح
المنهجية	اعتمدت المنهج التاريخي و الوصفي لبيانات الشركات للتعرف على العلاقة بين مؤشرات الأداء	دراسة تطبيقية تقوم على اختبار فرضيات الدراسة ، و ذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت مؤسسات في أمريكا و بريطانيا و دول في آسيا	تم إجراء الدراسة الحالية في بيئة جزائرية و تحديدا في مؤسسة حليب النجاح بمغنية
مجتمع الدراسة و العينة	تكون المجتمع من الشركات المالية و البنوك في الدول المختلفة	مؤسسة حليب النجاح و تحديد الإدارة المالية و المحاسبية

تاسعا : خطة البحث

وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

يتناول الفصل الأول مفهوم التحليل المالي، والأهداف المتوخاة منه وتطوره، والأطراف المتوقع الاستفادة من نتائجه، كما يتطرق هذا الفصل أيضا إلى الوثائق المحاسبية التي تعد من بين أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة لعملية التحليل المالي، كما يتضمن أيضا الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

أما الفصل الثاني، فقد تم فيه عرض مختلف أدوات التحليل المالي الساكن من خلال التطرق إلى النسب المالية باعتبارها أداة محكمة يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنتائج المؤسسة، ونقاط القوة والضعف في عملياتها المالية والتشغيلية، ومن

أجل دراسة التوازن المالي للمؤسسة تم التطرق أيضا إلى المؤشرات المالية المستعملة في ذلك والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية.

في حين خصص الفصل الثالث للتحليل المالي الديناميكي، وذلك بتسليط الضوء على جدول التمويل باعتباره الوثيقة التي تترجم تركيبة السياسة المالية للمؤسسة من دورة مالية إلى أخرى، كما أنه يبين التغيرات التي تحدث في كل من المؤشرات الثلاثة السابقة الذكر (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة)، ومصدر هذه التغيرات، كما يتضمن هذا الفصل قائمة التدفقات النقدية باعتبارها الوسيلة التي تكشف عن الحجم الحقيقي للنقدية المتولدة لدى المؤسسة من خلال قيامها بمختلف أنشطتها، كما تم التطرق أيضا إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة والتي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد تم فيه دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح بمغنية، لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وتقييم أدائها المالي خلال الفترة المدروسة (2012-2013-2014) باستخدام المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.



الفصل الأول: طبيعة التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط القوة و الضعف والعمل على تصحيحها و التخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث:

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث : مقومات و منهجية و معايير التحليل المالي.

المبحث الرابع : مصادر معلومات التحليل المالي.

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

المبحث الأول :عموميات حول التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الإقتصادية و الإهتمام بها لأنها تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك.

المطلب الأول :لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي.¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و ذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل ، وظهرت في بداية العشرينيات (20) من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ثم تطور هذا النوع من الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي ، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصراف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية" المثالية لكل قطاع ." وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن (20) كالتالي:

¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان :دار وائل للنشر، 2005، ص10 .

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في "فرنسا حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتجديد خطر استعمال أموالهم" بصفة أكثر دقة.
- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.
- في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختيار الجيد وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنتشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين ، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن" لفترة زمنية شهر أو سنة " إلى تحليل الديناميكي أي " دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات والمقارنة نتائجها " .

ثانيا : أسباب نشأته ¹

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **الثورة الصناعية** : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير ، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التحليل هذه القوائم و تفسير النتائج ، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

✓ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية** : لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص2 .

المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

✓ **الأسواق المالية :** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق .

✓ **الإئتمان :** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات ، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

المطلب الثاني : مفهوم و أنواع التحليل المالي

أولا : مفهوم التحليل المالي

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي منها ما تعتبره كدراسة محاسبية و منها ما تعتبره كدراسة تنبؤية نذكر منها ما يلي:

❖ تعريف التحليل المالي كدراسة محاسبية

التعريف الأول : يعتبر من مواضع الإدارة المالية، وضرورة للتخطيط المالي السليم ، فهو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة (فصل ، سنة.....) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.¹

التعريف الثاني: التحليل المالي هو عملية تحويل كم هائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.²

❖ تعريف التحليل المالي كدراسة تنبؤية

التعريف الأول : يعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.³

التعريف الثاني : التحليل المالي يعرف على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على:

- الأداء الماضي للمؤسسة وحقائق الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة.⁴

بعض المختصين يرون أن التحليل المالي هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية.

هذا التعريف يشبه التعريف السابق في أن التحليل المالي هو أداة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات، لكن يعتبر ويختصر التحليل المالي في النسب المالية ، في حين أن التحليل المالي لا يختصر على النسب المالية فقط بل هو أوسع، مختصون آخرون يرون أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل

¹ - ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ، الجزائر، بدون سنة النشر، ص134 .

² - عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص65 .

³ - الحياي وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ، ص21

⁴ - الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، ص3 .

في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل¹.

بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذا النظام تتمثل في المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات المحاسبية كالتضخم والنمو.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

- يساعد التحليل المالي من تقييم الأداء المالي المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة .
- يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة.
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة والطويلة الأجل.
- تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة.

ثانياً : أنواع التحليل المالي²:

ويمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر و هذه الأنواع ناتجة عن التباين الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة و من أهم هذه الأسس ما يلي:

(1) البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً و بناء على هذا المعيار يمكن تمييزه إلى ما يلي:

¹ - عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، 2008 ، بدون بلد النشر، ص232 .

² - وليد ناجي الحياي، " التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2007 ، ص31 .

- ❖ التحليل الرأسي: هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم الرئيسي في تلك القائمة لكل فترة، وقد تم التعرف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو الرقم الصافي للمبيعات و في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجود في المؤسسة.
- ❖ التحليل الأفقي: يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من عناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو و الثبات و التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، يساعد هذا النوع على:
 - اكتشاف سلوك المؤسسة.
 - تقييم انجازات و نشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

(2) من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

وفقاً لهذا المعيار يمكن أن يقسم التحليل إلى:

- ❖ التحليل المالي الداخلي: يقوم به الموظف أو قسم إدارة المشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع بناء على تكليف من إدارة المشروع و غالباً ما يهدف لتحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة ب:
 - تقييم أداء الوحدات الاقتصادية لشركة موضع التحليل.
 - متابعة تنفيذ الخطط.
 - تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة.
 - تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من المؤسسات الأخرى لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.
- ❖ التحليل المالي الخارجي: التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع (سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات)، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف

التي لها علاقة و مصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، و في الغالب تكون أهداف و أغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل و أغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك، ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات و معلومات عن الشركة محل التحليل.

(3) المدى الذي يغطيه التحليل:

النظر إلى التحليل من وجهة نظر الشمولية: فإنه يمكن أن يقسم إلى تحليل مالي شامل و

تحليل مالي جزئي.

- ❖ التحليل المالي الشامل: في الغالب يتعلق بدراسة و تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات و مؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام .
- ❖ التحليل المالي الجزئي: هو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تمّ من أجله القيام بعملية التحليل، و بالتالي قد يكون التحليل جزائيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية او تجنب العسر المالي.

(4) الفترات التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استناد إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل.

- ❖ التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.
- ❖ التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في

توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة التمويل قصير الأجل و مجالات استخدامها) و التحليل الطويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل(داخلية وخارجية) و مجالات استخدامها .

المطلب الثالث :أهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي

أولا :أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (التمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

(1) الأهداف الداخلية:¹

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999 ، ص11 ، 13.

- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات.
- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

(2) الأهداف الخارجية

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
 - مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
 - تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي ولكن بصفة عامة ينتظر من هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي:¹

هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة؟

ويتشعب هذا السؤال إلى مشكلتين أساسيتين :

فالأولى مرتبطة بمعرفة إمكانية المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها على المدى القريب وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

أما الثانية فمرتبطة بشكل تمويل المؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون أي تحديد الهيكلة المالية.¹

¹ - باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1996، ص7.

ثانيا : خطوات المتبعة في التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي:²

- **تحقيق هدف التحليل بدقة** : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي** : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي يتم تحليل بياناتها .
- **اختيار أسلوب التحليل المناسب** : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
- **إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار** : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرابته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.
- **التوصل إلى الإستنتاجات** : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
- **صياغة التقارير** : التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ومن خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى:

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 69 .
² - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

ومن مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي:¹

- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
- **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين). و بالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.
- **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها .
- **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.
- **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها .

المطلب الثاني : الأطراف المهمة بالتحليل المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهمة به في:

¹ - هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان ، 2000 ، ص159 ، 160 .

1) الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها:**➤ إدارة المؤسسة:**

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

➤ العاملون في المؤسسة:

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له اثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

➤ المساهمون:

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

2) الأطراف الخارجية :¹ وهم :**➤ الدائنون:**

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدور إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع

¹ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نفود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 ص 78.

الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر سنة فيهتم المقرض التأكد من إمكانية سداه لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

➤ الموردون:

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد ويعنى دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمه مثلا : التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

➤ العملاء:

يمكن لعمل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

➤ الهيئات الرقابية:

تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

➤ مصلحة الضرائب:

تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول المتعلقة على المعلومات بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.¹

المطلب الثالث :نتائج التحليل المالي²

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة.

1. نتائج التحليل الخارجي : باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي .
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

2. نتائج التحليل الداخلي :يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

المبحث الثالث :مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

المطلب الأول : مقومات التحليل المالي

¹ - صادق الحسنى، التحليل المالي، دار المجد للنشر، عمان، 1998 ، ص 128.
² - أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004 ، ص 170.

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة ، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها . فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :¹

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو أن تنتم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية ، الموثوقية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي :²

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

¹ - محمد مطر، التحليل المالي و الانتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط1 ، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص-ص، 4-6 .
² - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، المرجع السابق، ص23 .

تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

المطلب الثاني : منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل:¹

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته

إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص - ص 176-178.

والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

- 4- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت. هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.
- 5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب تعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.
- 6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.
- 7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- 8- تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.
- 9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن

القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:¹

- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه.
- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

المطلب الثالث : معايير التحليل المالي واستخداماتها

أولا : مفهوم معايير التحليل المالي

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما ومن الأمثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي اثنان "2".²

ثانيا : أنواع معايير التحليل المالي

من المعروف عموما أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:³

1) معيار التحليل المالي المطلق

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص - ص 178-179 .

² - هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص 171 .

³ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص- ص 84-85 .

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية.

يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

(2) معيار التحليل المالي للصناعة

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قربا إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

(3) معيار التحليل المالي التاريخي

عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

(4) معيار التحليل المالي المخطط

يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

ثالثا : خصائص و استخدامات معايير التحليل المالي

(1) خصائص معايير التحليل المالي

- من أجل أن يكون المعيار مقبولاً وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية:¹
- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
 - أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
 - أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

(2) استخدامات معايير التحليل المالي

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:²

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفاً كمياً.
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- تحليل أداء المؤسسة المالي .
- كشف الانحرافات .
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

المبحث الرابع: مصادر معلومات التحليل المالي

تتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي، باختلاف المقاصد و الأهداف المراد الوصول إليها، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية تتمثل أساساً في البيانات والكتشوفات المحاسبية للمؤسسات، ومصادر خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص. 180 .
² - هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص. 173.

المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي والمالي¹، ومن بين هذه المصادر الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول : الميزانية المحاسبية

تعريفها

هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، وتعبير آخر فإن الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة².

بعبارة مختصرة الميزانية هي جرد لعناصر ذمة المؤسسة³.

عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها

تتكون الميزانية من شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول، وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم.

أ - الأصول و ترتيبها

تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة⁴. وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فإن جانب الأصول يشمل المجموعات التالية:

الاستثمارات: وتتمثل في الممتلكات والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لغرض

العملية الإنتاجية، ومن بين عناصر هذه المجموعة القيم المعنوية، الأراضي، تجهيزات الإنتاج... الخ، وهذه الأصول تستعمل لأكثر من سنة.

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 17.

² - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 174.

³ - ABDELLAH BOGHABA, Comptabilité générale approfondie, Alger: Berti Editions, 1998, p. 15.

⁴ - BERNARD COLSSE, Gestion financière de l'entreprise, 3ème Edition, P. U. F, 1993, p. 63.

المخزونات: وهي تتضمن الأصول التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بهدف بيعها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الاستغلال. وهي تضم المواد الأولية، البضائع، منتجات قيد التنفيذ، منتجات تامة الصنع، فضلات ومهملات... الخ.

المدينون: وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير. وبالتالي يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها كما يلي:

- الاستثمارات.
- قيم الاستغلال.
- قيم جاهزة.

ب - الخصوم وترتيبها

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطياتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤنات على الأعباء والخسائر¹، وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل، وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي:

- الأموال الخاصة.
- الديون طويلة الأجل.
- الديون قصيرة الأجل.

والجدول التالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المحاسبية، وترتيبها حسب درجة السيولة والاستحقاقية

¹ -Ibid, p. 63.

الجدول رقم (01) : الميزانية المحاسبية (الأصول)

اهتلاكات و أرصدة N	إجمالي N	الأصول
		الأصول المثبتة (غير جارية)
		فارق الشراء
		التثبيات الغير المادية (المعنوية)
		التثبيات المالية
		التثبيات الجارية انجازها
		التثبيات المالية
		السندات الموضوعه موضوع التعادله المؤسسات المشاركه
		المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقه بها
		السندات الأخرى المثبتة
		القروض و الأصول الأخرى الغير جارية
		ضرائب مؤجله على الأصل
		مجموع الأصول الغير الجارية
		الأصول الجارية
		المخزونات الجارية انجازها
		حسابات دائنة-الاستخدامات المماثلة
		الزبائن
		المدينون الآخرون
		الضرائب و مشابهها
		الأصول الجارية الأخرى
		الموجودات و ما يماثلها
		الأموال الموظفة و غيرها من الأصول الجارية
		أموال الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

المصدر : النظام المحاسبي المالي ، دار بلقيس للنشر ، الجزائر ، ص 125 .

الجدول رقم(02) : الميزانية المحاسبية (الخصوم)

إجمالي N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
108-101	رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال)
109	رأس المال غير مستعان به
106-104	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المجموع) (1)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجموع) (1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المجمع (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع (1)
	الخصوم الغير الجارية
17.16	القروض و الديون المالية
155.134	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى الغير الجارية
15 (خارج 132/131/155)	المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم الغير جارية
	الخصوم الجارية
40 (خارج 409 اعتماد 447.445.444	الموردون و الحسابات الملحقة
444 و 445 و 447	الضرائب الدائنة
419 و 509 دائن 44.43.42. خارج	الديون المدينة الأخرى
444 إلى 447 و 48.46.45	أموال الخزينة
519	
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	المجموع العام للخصوم

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص - ص 126-127.

المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج

تعريفه: هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته (أعباؤه) وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.¹

¹ - مبارك لسوس، المرجع السابق، ص - ص 24-25.

أن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)

لقد حدد النظام المحاسبي الجديد (scf) طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب ملاءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم ، وهما :

1. حسابات النتائج حسب الطبيعة : يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات ، مشتريات البضائع،...) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية : الهامش الاجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. والجدول التالي يوضح مختلف عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الجدول رقم (03) : جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير مخزونات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. القيمة المضافة للإستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4. الفائج الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات واستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات.			
5. النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير عادية-المنتجات (يطلب بيانها) العناصر الغير عادية-الأعباء (يطلب بيانها)			
9. نتيجة غير عادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات موضوع المعادلة في الناتجة الصافية			
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2. حسابات النتائج حسب الوظيفة : يقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة ، بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج ، و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية المالية و الإدارية ، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية .

والجدول التالي يوضح مختلف عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الجدول رقم (04) :جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير عادية المنتجات الغير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره، ص 123.

أولاً : العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي :¹

أ. أعباء الدورة وتتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالأنشطة العادية واليومي للمؤسسة أي :استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج، وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف العاملين والمصاريف المالية...الخ.
- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل أو الأعباء على الدورات السابقة، أو المؤونات الاستثنائية...الخ.

¹ - ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 74-75 .

ب. نواتج الدورة وتشمل كلا من:

- نواتج الاستغلال: وتتمثل في مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية والمختلطة، وكذلك الإنتاج المحزون بالإضافة إلى الأداءات المتممة وتحويل أعباء الاستغلال والمنتجات الأخرى.
- نواتج خارج الاستغلال: وهي كل النواتج الخاصة بالدورات السابقة، وكذلك نواتج بيع عناصر الأصول.

ثانيا : تحليل النتائج

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها، إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي:

❖ الهامش الإجمالي

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المبيعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المبيعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها.

يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها. فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي.¹

❖ القيمة المضافة

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها . فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل

¹ - GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990, p. 315.

أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياساً نقدياً لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللاً، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم استخدامات وسيطة قليلة، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج.¹

❖ نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

❖ نتيجة السنة المالية الإجمالية والصافية

بجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

المطلب الثالث : نواحي القصور في البيانات المحاسبية

على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستعملة في التحليل المالي، إلا أن هناك حدوداً معينة للاستفادة من هذه البيانات يمكن حصرها فيما يلي:²

1- الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي، ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لنوع وطبيعة

¹ - مبارك لسوس، المرجع السابق، ص 27 .

² - محمد مطر، المرجع السابق، ص- ص 16-17.

الأسس التي تتبعها المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسها كالسياسات المتبعة مثلا في مجال اهتلاك الأصول الثابتة، تقييم المخزون السلعي... الخ. حيث يؤدي اختلاف هذه الطرق إلى اختلاف النتائج طبقا لكل طريقة، وهذا طبعا ينعكس على الميزانية العامة كما ينعكس أحيانا على جدول حسابات النتائج، هذا كله ينعكس بطبيعة الحال على مدى موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.

2- تعد البيانات المحاسبية في ظل مجموعة من الفروض منها ثبات القوة الشرائية للنقود، وما يترتب على ذلك من أن قيمة الأصول بالميزانية يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة عن القيمة الحالية، كما أن نتيجة النشاط تتم على أساس وحدات النقد السائدة دون الأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة النقود.

حيث تترك هذه الفروض بصمات على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية، فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات، فهي تاريخية بطبيعتها في حين يفضل متخذ القرارات البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المؤسسة. كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة، وغير صالحة للتحليل المالي خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبيا.

3- تعتبر البيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن لهذه البيانات دور هام في اتخاذ القرارات، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية، لذا يجب على متخذي القرار في المؤسسة تدعيم البيانات الكمية بالبيانات الوصفية قصد الوصول إلى قرار سليم.

المبحث الخامس : دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

المطلب الأول : دور التحليل المالي في تقييم الأداء

أولا : مفهوم تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقا.¹

ثانيا : أهداف تقييم الأداء

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، فكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما فيما يلي:²

1. تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.
2. اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.
3. يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية و المرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا . وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

ثالثا : التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

¹ - MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion, Paris: Edition Economica, 1997, p. 104.

² - محمد نجيب دبابش وطارق قدوري ، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013 ، جامعة الوادي، الجزائر، ص 7 .

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن

حصرها في النقاط التالية:¹

- تقييم الأداء والنتيجة : حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- تقييم الأداء والتمويل : الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين :

- النظرة الثابتة وتتحقق في إطار تحليل الميزانية.
- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- تقييم الأداء و المردودية :تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

المطلب الثاني : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة.

ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل. وهذه الاختيارات تستند أساساً على

¹ - PIERRE PAUCHER, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Editon O. P. U, 1993, p- p. 7- 9.

التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية وهي:¹

- استثمار الموارد.
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.
- تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي:²

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم.

وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر و أدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

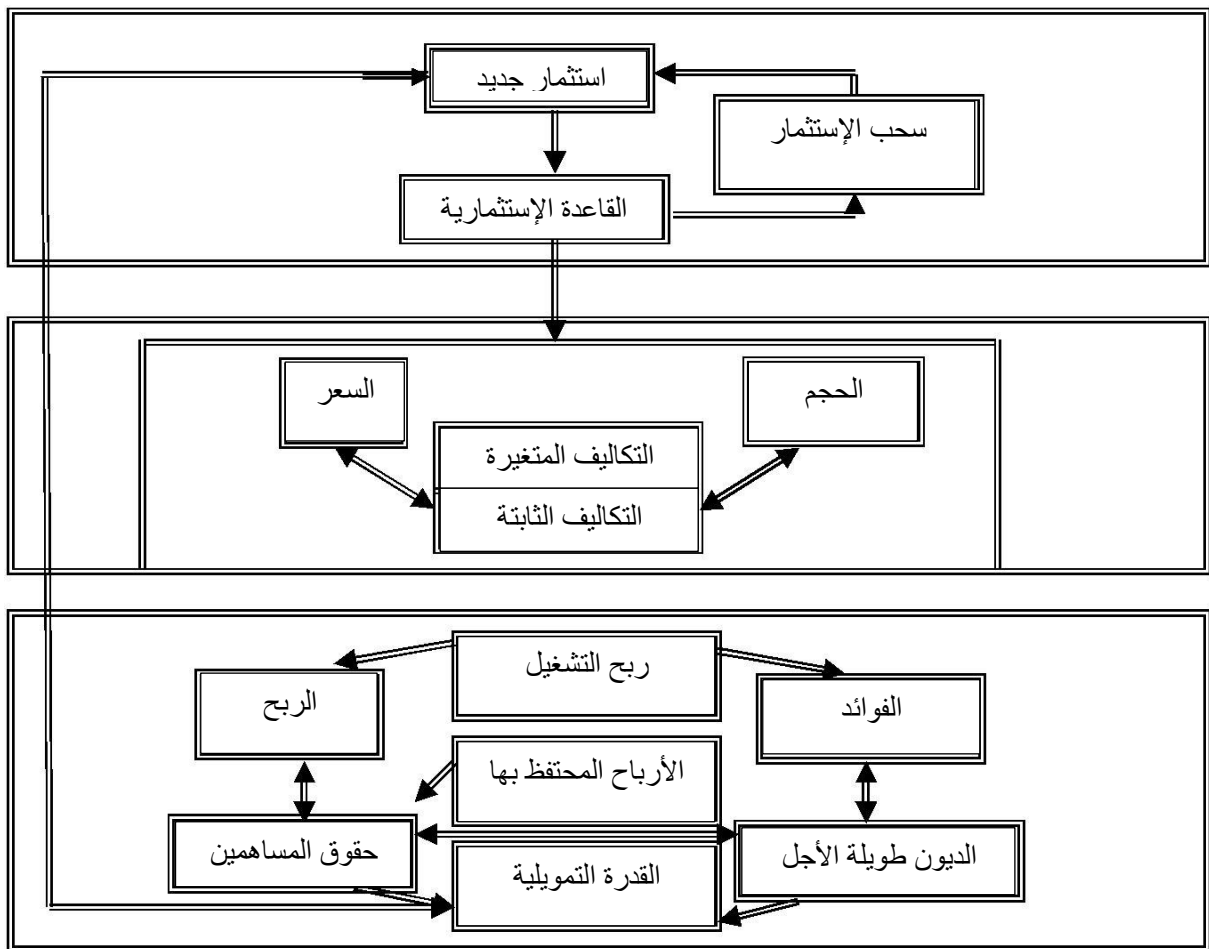
¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 27 .

² - المرجع نفسه ، ص 28 .

إن جميع القرارات السابقة الذكر التي تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فإن مبدأ الربط بين النقد الوارد و النقد الصادر يمثل القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي.

والشكل البياني التالي يوضح تدفقات الأموال لنشاط اقتصادي نموذجي

الشكل رقم : (01) نظام النشاط الاقتصادي



المصدر : منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان :دار وائل للنشر، 2005 ، ص30.

إن المتأمل في الشكل البياني أعلاه يلاحظ أنه يحوي مجالات القرارات الثلاثة الرئيسية وهي الاستثمار، العمليات التشغيلية، التمويل. فالقسم العلوي من الشكل البياني يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ العملية الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وهي¹:

- إعداد الموازنة الاستثمارية.
- تحديد أنواع الاستثمارات.
- سحب الاستثمارات.

وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة المتمثلة في:

- القيمة الحالية.
- معدل المردود الداخلي.
- استرداد رأس المال.

أما القسم الأوسط من الشكل يظهر لنا الجزء التشغيلي، ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة في:

- استخدام الموارد.
- اختيار السوق.
- إستراتيجية السعر.
- الوضع التنافسي.

أما المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرار فتمثل في:

- نسب التشغيل.
- تحليل النشاط.
- البيانات المقارنة والإرشادات القياسية.

¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص- ص 28-31.

أما القسم السفلي من الشكل فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية، وتتمثل الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة في:

- توزيع الأرباح (أرباح الأسهم، فائدة الديون، الاحتفاظ بالأرباح).

أما فيما يخص المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية فهي:

- إيرادات السهم.
- نسبة التسديد.
- تغطية الفائدة.
- تكلفة رأس المال.

وكما نلاحظ من خلال ما سبق، فإن مجموعة الاستراتيجيات الرئيسية لأي مشروع والمرتبطة بقدرته التمويلية، إنما تتمثل بالسياسات المتبعة في مجال توزيع الأرباح والنسب التي تمثلها من الأرباح المحققة سنويا أو من مجمل الأرباح المعدة للتوزيع، وكذلك سياسة المؤسسة فيما يتعلق بفائدة الديون وكيفية معالجتها، وكذلك حجم هذه الديون والتي تشكل جزءا من هيكل التمويل للمؤسسة، ويوضح الشكل البياني السابق أن حقوق المساهمين والديون الخارجية تمثل المحاور الأساسية لقدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية. وهنا فإن نسبة ما تشكله المديونية الخارجية إلى حقوق الملكية ورأس المال ومصادر التمويل الداخلي تمثلان جانبا مهما من الجوانب التي يسعى المحلل المالي إلى تحليلها وتفسيرها، وبيان جوانب الضعف والقوة فيها مسلطا الضوء على ما إذا كانت نسبة المديونية تقع ضمن المستوى المسموح به، أم أنها تشكل خطرا على المشروع تهدد إمكانياته على مواجهة التزاماته طويلة المدى.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين التي تتوقف بعدم وجودها عملية التحليل. ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل.

الفصل الثاني:

استخدام التحليل المالي الساكن في تقييم أداء المؤسسة و ترشيد قراراتها

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة التحليل المالي، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التحليل المالي الساكن ودوره في تقييم أداء المؤسسة وترشيد قراراتها، حيث نتناول في هذا الفصل الميزانية المالية، وأهم التعديلات التي يمكن أن تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم مؤشرات هذا التحليل والمتمثلة في النسب المالية والتي تعد أكثر الأدوات استعمالاً في تحليل القوائم المالية.

كما سيتم التطرق أيضاً إلى تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، حيث يشير رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى الطويل، في حين تشير احتياجات رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى القصير، كما سيتم التطرق أيضاً إلى شروط التوازن المالي ومختلف الإجراءات الممكن القيام بها من أجل إعادة التوازن المالي.

المبحث الأول :الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

المطلب الأول : تعريف الميزانية المالية

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.¹

إن الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى و إن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق ، و يعتبر أصلا متداول لا كل عناصر الأصول و الذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة.

و في المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ ، إذ يعتبر مالا دائما إذا كان مدة إستحقاقه لأكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرها ، ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ إستحقاقه لأقل من سنة.²

¹ - TAYEB ZITOUN, " Analyse financière", Berti Editions, Alger, 2003, p75.

² - بوشاشي بوعلام، " التحليل المالي"، دار الفكر العربي، الجزائر، 2000 ، ص99 .

الجدول رقم (05) :جدول الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة</u> الأموال الخاصة رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء و الخسائر ديون طويلة الأجل ديون الإستثمار قروض مصرفية		<u>الأصول الثابتة</u> قيم ثابتة قيم معنوي قيم مادية قيم مالية قيم ثابتة أخرى مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<u>ديون قصيرة الأجل</u>		<u>الأصول المتداولة</u> قيم الإستغلال بضائع مواد و لوازم منتجات تامة و 1/2 تامة قيم قابلة للتحقيق تسيقات زبائن أوراق القبض القيم الجاهزة البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع الديون قصيرة الأجل		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر :بوشاشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص99

المطلب الثاني : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاقية¹ ، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين. وفيما يلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

1. تعديل عناصر الأصول

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقاييسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ. الأصول الثابتة

تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب،... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى و تشمل²:

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

² - مبارك لسوس، المرجع السابق، ص- ص ، 21-22 .

- **مخزون الأمان:** وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف. حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التمويل بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.
- **حقوق على الاستثمارات:** إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.
- **الكفالات المدفوعة:** كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.
- **الديون المشكوك في تحصيلها:** إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.
- **المحجوزات البنكية:** إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ملاحظة: المصاريف الإعدادية أو التمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها

مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة، وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها.

ب. الأصول المتداولة

لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات".¹

¹ - الدون س هنديكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص459.

كما عرفها "Sandres Hatfield Moore" على أنها تلك الأصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط إلى نقدية، والأصول التي تقتنى بقصد تحويلها إلى نقدية¹. وتشمل²:

- **قيم الاستغلال**: تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان.
- **القيم المحققة**: تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.
- **القيم الجاهزة**: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

2. تعديل عناصر الخصوم

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين. تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

أ. الأموال الدائمة

هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

- **الأموال الخاصة**: تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.
- **الديون الطويلة الأجل**: هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

¹ - ألدون س هنديكسن، المرجع السابق، ص459.

² - مبارك لسوس، المرجع السابق، ص- ص ، 22-23 .

ب. الديون القصيرة الأجل

هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

3. طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية

- **مؤونات الخسائر والتكاليف:** يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، ففي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات وهي:¹
 - الخسائر التي وقعت فعلا: إذا تحققت الخسائر فان المؤسسة سوف تتحمل العبء، وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.
 - الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا: هذه الخسائر سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها، لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.
 - عدم حدوث أي خسائر: في حالة عدم حدوث أي خسائر فان مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف أو مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فان قيمة الضريبة تدمج ضمن الديون القصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات.
- **ديون الاستثمارات:** غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثمار أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون الطويلة الأجل.
- **نتيجة السنة:** تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة. أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى

¹ - ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون القصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.

تعتمد الميزانية المالية على جملة من المبادئ نذكر منها:¹

- ✓ مبدأ السيولة بالنسبة للأصول.
- ✓ مبدأ تاريخ الإستحقاق بالنسبة للخصوم.
- ✓ مبدأ السنوية لجانبي الأصول و الخصوم.
- ✓ مبدأ توازن الميزانية.

المطلب الثالث : الميزانية المالية المختصرة

1) الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها

أ. تعريفها

هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل وكذلك الديون القصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المئوية لكل عنصر². والشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها.

¹ - بوشاشي بوعلام ، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الجدول رقم (06) :جدول الميزانية المالية المختصرة

الخصوم		الأصول	
أموال خاصة	أموال دائمة	أصول ثابتة	
ديون طويلة الأجل		مخزونات	أصول متداولة
ديون قصيرة الأجل		قيم محققة	
		قيم جاهزة	
مجموع الخصوم		مجموع الأصول	

المصدر :مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص39 .

ب - التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل، المربع، الدائرة، وهذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها، ولكي تسهل عملية تمثيلها يتم حساب النسبة المئوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{قيمة العنصر المعين}}{\text{قيمة العنصر المعين}} \times X$$

حيث X يمثل قيمة العنصر المقيم.

(2) نواحي القصور في الميزانية المالية

يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي:¹

تقيم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية، فتختلف في قيمتها النقدية نظرا لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود، كما يطرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة والمتداولة وخاصة

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص34 .

المادية منها، فهي تقيم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها)، لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف قيمتها النقدية، لذا فليس من المعقول أن نقوم بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين، إذن فيجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية، وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة (بالقيم الحالية لها).

إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار، ويعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كربح إضافي للمؤسسة، ويسجل في حساب فرق إعادة التقدير ضمن رأس المال الخاص.

المبحث الثاني :عموميات حول النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل¹.

ورغم أن حساب النسب المالية لا يتطلب إلا قدرا محدودا من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب على المحلل المالي الإدراك الجوهرى لماهية النسب وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمن.

المطلب الأول : تعريف النسب المالية

تعبّر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين يخضعان لعملية مالية و ذلك لمحاولة تفسير علاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي على اتخاذ القرار².

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، المرجع السابق، ص 175 .

² - سمير عبد العزيز، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مكتب الإشعاع، مصر، 1998 ، ص 229 .

تعرف النسبة رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين¹ ، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما².

المطلب الثاني : أهمية النسب المالية و مزايا التحليل بواسطتها

أ. أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب، إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة³.

والملاحظ أن التوفيقات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فانه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منها حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى، فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي:

- اختيار النسب المتجانسة: أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلاي انطلاقا من محتواها وقيمتها.

- اختيار نسب مستقلة.

- اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي.

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية، فهي لا تعطي للمسیر إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار⁴.

¹ - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005 ص، 45.

² - JACQUE TEULIE, Analyse financière de l'entreprise, Edition Chotard et Associes Editeurs, 1989, p. 29.

³ - PIERRE PAUCHER, " Mesure de la performance financière de l'entreprise", Edition O. P.U, Paris, France, 1993, p 118.

⁴ - PATRICE VIZZAVONA, "Gestion financière", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004, p49.

ب. مزايا التحليل بواسطة النسب

يمكن إبراز مزايا التحليل بواسطة النسب فيما يلي:¹

- إمكانية حسابها ببساطة ويسر.
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض.
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

المطلب الثالث : أسس التحليل المالي بالنسب و حدود استخدامها في التحليل المالي

أ. أسس التحليل المالي بالنسب

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار

عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، وتتمثل هذه الأسس في:²

● تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

¹ - هيثم محمد الزغبي، المرجع السابق، ص223 .

² - PATRICE VIZZAVONA, "Gestion financière", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004, p49.

- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

- تحديد الحد الأدنى والأقصى المقبول لكل نسبة

تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال، لذلك لا بد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة بالنسب المعيارية الموضوع¹.

- اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل

يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

- تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية

عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فان هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها وتتمثل في²:

¹ - هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق ، ص 228 .
² - نفس المرجع ، صص 229-230.

- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.
- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.
- يجب أن تتركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل نسبة الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.
- تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة، والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

ب. حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

- على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة، إلا أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من استعمالها في تقييم أداء المؤسسات و ترشيد قراراتها، ومن بين هذه القيود ما يلي¹ :
- يصعب في كثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أقسام متعددة تعمل في صناعات مختلفة، لصعوبة إجراء مقارنات بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة، لذلك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعاً في حالة المؤسسات الصغيرة، بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة متعددة الأقسام والأنشطة.
 - يؤثر التضخم سلباً على ميزانيات المؤسسات، فالقيم المسجلة غالباً ما تكون مختلفة عن القيم الفعلية، وتبعاً لذلك تصبح بيانات القوائم المالية مشوهة بفعل التضخم. ونظراً لأن التضخم يؤثر على تكاليف الإهلاك وتكاليف المخزون، فإن هذا التأثير ينتقل إلى الأرباح. وتبعاً لذلك فإن تحليل النسب المالية عبر الزمن أو من خلال المقارنة مع المؤسسات الأخرى قد يأتي بنتائج مضللة تعتمد على الحكم الشخصي أكثر من اعتمادها على الجوانب الموضوعية.
 - يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على تحليل النسب، خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية.

¹ - عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص ص 119-120 .

- قد يظهر للمؤسسة بعض النسب التي تبدو جيدة، وبعض النسب التي تبدو ضعيفة، مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمؤسسة، ويرى البعض أنه يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد الأثر الصافي للنسب، وتأسيساً على التحليل الإحصائي لهذه النسب يمكن تصنيف المؤسسات تبعاً لدرجة احتمال تعرضها لمشاكل مالية من عدمه.
- تؤثر القواعد والممارسات المحاسبية المتبعة على القوائم المالية، بل قد تشوهها الأمر الذي يؤثر في مصداقية نتائج التحليل لهذه القوائم، ومن أمثلة ذلك:
 - تعدد طرق تقييم المخزون.
 - تعدد طرق حساب الاهتلاك.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بعدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية، ويعود ذلك إلى اقتصار التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية وبين بداية السنة المالية الجديدة.¹

المبحث الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء، وترشيد القرارات، وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، وأهم هذه النسب:

- ✓ نسب التوازن الهيكلي
- ✓ نسب السيولة
- ✓ نسب النشاط
- ✓ نسب التمويل
- ✓ نسب الربحية
- ✓ نسب السوق

¹ - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الرائد العلمية، 2002، ص 105.

المطلب الأول : نسب التوازن الهيكلي

هي عبارة عن مجموعة النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك لتقدير توازنها. أي هي تقدم صورة واضحة عن هيكلية الميزانية في المؤسسة في زمن معين. فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم، وعموماً يمكن استخراجها من الميزانية المختصرة. وحسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج نوعين من النسب الهيكلية تتمثل فيما يلي¹:

(1) نسب هيكلية الأصول:

هذه النسب توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول ونستخلص ما يلي:

- نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) $100 \times$
- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) $100 \times$
- نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) $100 \times$
- نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) $100 \times$

إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة، كما بسنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تتماشى والهيكلية المثلى.

(2) نسب هيكلية الخصوم:

تتمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - Pierre Canson, "la gestion financière de l'entreprise", édition ,dunod, Paris ,France ,5ème édition ,1997, p 182.

- نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) $100 \times$
- نسبة الديون طويلة الأجل = (إجمالي الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم) $100 \times$
- نسبة الديون قصيرة الأجل = (إجمالي الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم) $100 \times$

المطلب الثاني : نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها.

ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. فهي تهتم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقاً نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجالها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه.¹

ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

1) نسبة التمويل الدائم :

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن الأفضل أن تكون النسبة أكبر من الواحد الصحيح وهذا ما يسمح للمؤسسة بممارسة نشاطها بكل ارتياح لأنها

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 194 .

تحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

وتأخذ هذه النسبة الوضعيات التالية:

- ❖ إذا كانت نسبة التمويل الدائم < 1 ← هامش أمان (فائض)، فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة .
- ❖ إذا كانت نسبة التمويل الدائم > 1 ← العجز، فإن رأس المال العامل يكون سالبا وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة لشول عن طريق القروض القصيرة الأجل.
- ❖ إذا كانت نسبة التمويل الدائم $= 1$ ← فهذا يعني بأن رأس المال العامل معدوم، التوازن المالي الأدنى.

(2) نسبة التمويل الخاص :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

وتأخذ هذه النسبة الوضعيات التالية:

- ❖ إذا كانت نسبة التمويل الخاص $= 1$ ← فهذا يعني بأن رأس المال الخاص معدوم و أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة و أن الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة .
- ❖ إذا كانت نسبة التمويل الخاص < 1 ← كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت بتمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك. أي تزيد الأموال الخاصة عن الأصول الثابتة

❖ إذا كانت نسبة التمويل الخاص > 1 ———— ← تلجأ إلى العالم الخارجي (غير مستقرة
ماليا)

(3) نسبة قابلية السداد (الوفاء بالدين) :

تسمح لنا هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها فكلما كانت منخفضة عن 0.5 أو مرتفعة عن 2 كلما كان الضمان أكبر لديون الغير، وبالتالي حظ أوفر في إمكانية الحصول على القروض وإذا تجاوزت هذه النسبة 1 في الوضعية الأولى فهنا المؤسسة في الوضعية خطيرة بحيث إذا فاقت ديونها لمجموع أصولها (وضعية الإفلاس). وتحسب وفق العلاقاتين:

- نسبة قابلية السداد = (مجموع الديون / مجموع الأصول) $100 \times$ ← $0.5 > \%$
- نسبة قابلية السداد = (مجموع الأصول / مجموع الديون) $100 \times$ ← $0.2 < \%$

(4) نسبة نسبة الاستقلالية المالية :

هذه النسبة توضح لنا درجة استقلالية المؤسسة عن العالم الخارجي أو مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بالأموال الأجنبية، وإذا اعتمدنا على النسبة الأولى فالمجال بين (1و2) وهو الذي يعبر عن الوضعية المثالية للمؤسسة أما إذا كانت النسبة أكبر من 2 فهذا يدل على أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون 2 أو أكثر من ذلك وهذه الوضعية تجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والاقتراض وتكون أكثر استقلالية أما إذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا إذا قامت من بتقديم ضمانات أخرى إذا هي غير مستقلة مالياً .

- نسبة الاستقلالية المالية = (مجموع الديون / مجموع الأصول) $100 \times$ ← $2 \geq \% \geq 1$
- نسبة الاستقلالية المالية = (مجموع الأصول / مجموع الديون) $100 \times$ ← $0.75 \geq \% \geq 0.35$

المطلب الثالث : نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.¹

يمكن تعريف السيولة على أنها "مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية"². وتهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير ويتم ذلك بقياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية. وتسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل.

لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تناسب موضوع التحليل شريطة أن تكون قليلة العدد ومستقلة بعضها عن البعض الآخر، ويقع ضمن هذه النسب ما يلي:

(1) نسبة سيولة الأصل :

من خلال هذه النسبة يمكن مقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الميزانية وهي تبين مدى سيول الأصول المتداولة في المؤسسة ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار عند تفسير هذه النسبة بتفريق بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية والمعياري النمطي لها $1/2$ (0.5) وتحسب كما يلي³:

$$\bullet \text{ نسبة سيولة الأصل} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الميزانية}) \times 100$$

• إذا كانت $0.5 < A$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

1 - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

2 - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

3 - نفس المرجع ، ص 72 .

- إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

(2) نسبة السيولة السريعة :

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسويل موجوداتها من البضاعة. وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لاقتصرها على الأصول الأكثر سيولة¹، ولأنها تستثني المدفوعات مقدما والمخزون السلعي لأنه الأكثر تعرضاً للانخفاض في قيمته وأكثر احتياجاً للوقت للتحويل على نقدية. ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:²

$$\bullet \text{ نسبة السيولة السريعة} = \left[\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{د.ق.أ.}} \right]$$

$$\bullet \text{ نسبة السيولة السريعة} = \left[\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{د.ق.أ.}} \right] \times 100$$

(3) نسبة السيولة العامة :

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة دفع التزاماتها، المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها. وتقاس بالعلاقة التالية:³

$$\bullet \text{ نسبة السيولة العامة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{د.ق.أ.}} \right) \times 100$$

وتأخذ الوضعيات التالية:

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص314.
² - عليان الشريف، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص192.
³ - فهمي مصطفى الشيخ، " التحليل المالي"، رام الله، فلسطين، 2008، ص35.

- ❖ نسبة السيولة العامة = 1 ← تعبر عن وضعية التوازن المالي الأدنى.
- ❖ نسبة السيولة العامة < 1 ← تعبر عن قدرة المؤسسة على التسديد من جهة وإمكانية الحصول على قروض من جهة أخرى.
- ❖ نسبة السيولة العامة > 1 ← هذه الوضعية غير مقبولة وهي خطيرة وسيئة على المؤسسة بسبب اختلال هيكلها المالي ولتقديم حل لهذه الوضعية يجب على المؤسسة أن تتخذ ما يلي: إما بزيادة د.ط.أ أو فتح رأسمالها للاكتتاب أي رفع قيمة الأموال الخاصة ويمكن في حالات استثنائية التنازل عن جزء من أصولها الثابتة.

4) نسبة السيولة المختصرة :

تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة وهي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال¹ وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة السيولة المختصرة} = \frac{(\text{ق.ق.ت} + \text{ق.ج.أ})}{\text{د.ق.أ}} \times 100 \leftarrow 0.33 \geq \% \geq 0.25$$

5) نسبة السيولة الجاهزة (الآنية) :

تعتبر هذه نسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.² ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{ق.ج.أ}}{\text{د.ق.أ}} \times 100 \leftarrow 0.3 \geq \% \geq 0.2$$

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - GEORGE DEPPALLENS, J. P. JOBARD, "Gestion financière de l'entreprise", Edition Sirey, 1990, p 253.

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:¹

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تجديد الاستثمارات.
- فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

المطلب الرابع : نسب النشاط (الدوران)

تتم هذه النسب بتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول. وتتضمن هذه النسب ما يلي:²

1) نسبة دوران المخزون:

تبين هذه النسبة مدى حسن وكفاءة إدارة المؤسسة في إدارة المخزون أي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة.³ وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ معدل دوران المخزون} = (\text{مخزون المواد الأولية} / \text{مخزون} - 1 + \text{مخزون} + 2) \times 360$$

(مشتريات المواد الأولية) X 360

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري

¹ - CLARAN WARCH, Les rations clés du management, Edition: Village Mondiale, 1998, p. 120.

² - عبد الحليم كراجو، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195.

³ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191.

1) نسبة دوران الزبائن:

وهي تلك المدة الوسيطة الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون وترسب من خلال العلاقة التالية:¹

$$\bullet \text{ نسبة دوران الزبائن } = \frac{(\text{العملاء} + \text{أوراق القبض} - \text{تسيقات العملاء})}{\text{رقم الأعمال}} \times 360 > 90$$

يعكس الارتفاع في قيمة هذا المعدل عن معيار المقارنة صورة التحسن في كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل، وكفاءة الإدارة في تحصيل ديونها، وفي القدرة على توليد النقد المحقق من التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة، ويضمن أيضا محدودية ضئيلة في تحول بعض الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، وفي هذا تعزيز لجانب القوة الذي يجعل المؤسسة تنفرد به في سوق الأعمال. ويشير الانخفاض في هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة والنتيجة عن ضعف أداء الإدارة في عملية التحصيل، وكذلك عدم قدرتها في منع تحول جزء من الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة.

1) نسبة دوران الموردين:

يسمح هذا المؤشر بتحديد المدة الوسيطة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة دوران الموردين } = \frac{(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})}{\text{المشتريات}} \times 360 < 90$$

وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الموردين مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في هذا معدل علامة من علامات التحسن في السيولة. وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة نابذة عن عملية الشراء بالأجل أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل. ودائما

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 151 .

المؤسسة تبحث عن مدة دوران الموردين أقل من مدة دوران الزبائن حتى تتمكن من توفير السيولة اللازمة لتسديد التزامات الغير.

المطلب الخامس : نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

تتاح أمام المحلل المالي الوصول إلى غايته من تحليل المردودية لمجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي:

(1) نسبة المردودية الإجمالية:

تعبر هذه النسبة عن سرعة دوران رقم الأعمال فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت المردودية في حالة جيدة. وتشمل النسب التالية:

- نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة = (رقم الأعمال / الأموال الدائمة) x 100
- نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة = (رقم الأعمال / الأموال الخاصة) x 100
- نسبة المردودية الإجمالية للأموال الثابتة = (رقم الأعمال / الأصول الثابتة) x 100

(2) نسبة المردودية المختصرة:

هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج ومن ثم تطوير وتحسين نشاطها. ومن أنواعها:

- نسبة المردودية المختصرة للأموال الدائمة = (النتيجة الإجمالية/ الأموال الدائمة) x 100
- نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة = (النتيجة الإجمالية / الأموال الخاصة) x 100
- نسبة المردودية المختصرة للأموال الثابتة = (النتيجة الإجمالية / الأصول الثابتة) x 100

من خلال هذه النسب يمكننا تحديد الأفضلية أو الطريقة الأحسن لاستثمار الأموال. ومن أنواعها:

- نسبة المردودية الصافية للأموال الدائمة = (النتيجة الصافية / الأموال الدائمة) x 100
- نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة = (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) x 100
- نسبة المردودية الصافية للأموال الثابتة = (النتيجة الصافية / الأصول الثابتة) x 100

المطلب السادس : نسب السوق

كانت جميع النسب المالية التي تناولناها ضمن مجموعة النسب الأربع السابقة مشتقة من قائمة الدخل والميزانية، وإلى جانب هذه المجموعات من النسب المحاسبية يرغب المحللون في الوقوف على تقييم السوق لأداء المؤسسة.¹ وتعتبر نسب السوق ذات أهمية كبيرة للمحلل المالي، يستطيع من خلالها تقديم معلومات عن أداء المؤسسة خاصة للمقرضين، فالبنوك التجارية تهتم بأن تكون القيمة السوقية للسهم مرتفعة، حيث أنها تشكل هامش أمان كبير لتغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، وتوفر هذه النسب المعلومات لإدارة المؤسسة لتقييم انجازاتها، لأن أحد أهم أهداف الإدارة الناجحة هو في تعظيم ثروة الملاك عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم، كما لا يزال هناك دور هام للمساهمين لتقييم سهم المؤسسة بالسوق، لذلك محتاج إلى المؤشرات التي تقوم بترجمة نتائج العمليات حتى تنعكس على سهم المؤسسة.² ومن أهم نسب هذه المجموعة:

1) عائد السهم العادي (نصيب السهم من الأرباح) (EPS):*

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 336.

² - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 216.

تعتبر هذه النسبة إحدى مؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم المؤسسة في نهاية الفترة المالية.¹ ويحسب بالعلاقة التالية:

• العائد على السهم = الربح بعد الفوائد وحقوق حملة الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة

ويعتبر العائد على السهم من أكثر مؤشرات الأداء استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الاستثماري، يعتبر ضرورياً لما يلي:²

- ❖ التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.
- ❖ معدلات النمو المتوقع تحقيقها.
- ❖ القيمة المستقبلية للأسهم.
- ❖ وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

(2) نسبة سعر السهم إلى عائدته (مضاعف الربحية) (P/E)* :

وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للمؤسسة في السوق، وكلما ارتفعت كان هناك نظرة إيجابية لوضعها في المستقبل.

مثال: سهم يحقق عائد مقداره 2 دينار وسعره في السوق 10 دنانير، هذا يعني أن سعر السوقي 5 أضعاف عائدته.³

وتحسب بالعلاقة التالية:

• سعر السهم على عائدته = القيمة السوقية للسهم / العائد المحقق على السهم

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 389 .

² - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 337.

³ - عبد الحليم كراجو، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 204.

(3) نسبة المدفوع من الأرباح:

تعتبر هذه النسبة مؤشر على نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من جملة الأرباح المحققة والمتاحة لتوزيع لهم. وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية¹:

$$\bullet \text{ نسبة الأرباح الموزعة} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب و حملة الأسهم الممتازة}}$$

وتعكس هذه النسبة وجهة نظر الإدارة في الإمكانيات الاستثمارية للشركة، فانخفاض نسبة التوزيع قد يعني:

- ❖ وجود فرص استثمارية جيدة وترغب في الاحتفاظ بالأرباح لأجل التوسع فيها.
- ❖ وجود بعض الضغوط خاصة من الدائنين على عدم التوسع في توزيع الأرباح.
- ❖ رغبة المؤسسة بالاحتفاظ بسيولة عالية لديها.

أما ارتفاع التوزيع فقد يعني:

- ❖ وصول المؤسسة إلى مرحلة البلوغ (MATURITY) وعدم وجود فرص استثمارية لديها.
- ❖ رغبة الإدارة في المحافظة على نمو نسب توزيع الأرباح بالرغم من تراجع الأرباح.

(4) عائد التوزيعات للسهم:

تساعد هذه النسبة في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية في مؤسسات الأعمال وذلك بالمقارنة مع عائد الاستثمارات المماثلة في السوق، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم في المؤسسة، والعكس صحيح.² وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص338.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

- نسبة عائد التوزيعات = حصة الأسهم من الأرباح الموزعة / سعر السهم السوقي

5) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

تمثل هذه النسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ممثلة بمجموع حقوق المساهمين التي تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح الدورة. وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = سعر السهم في السوق / القيمة الدفترية للسهم

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لتقييم المستثمرين للمؤسسة حيث يتوقع أن يدفع المستثمرين سعرا أعلى من القيمة الدفترية لأسهم المؤسسات ذات المردود المرتفع.¹

المبحث الرابع: تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

المطلب الأول : رأس المال العامل

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي².

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص339.

² - ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص- ص 44- 45 .

إن كل من عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل تختلف في المدة والقيمة، فيمكن أن تكون الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة زمنية أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المتداولة، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها، وهذه الحالة تجعل المؤسسة في حالة صعبة اتجاه دائنيها ، لذا فان حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، ولكن المشكل الآخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم في مدته المؤسسة وبالتالي يؤثر على التوازن المالي لها، ومن أجل تفادي ذلك يجب أن يكون لدى المؤسسة رأس مال عامل موجب.

1) مفهوم رأس المال العامل

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي¹.

يعرف رأس المال العامل بأنه هامش إضافي تضعه المؤسسة لمواجهة المخاطر الطارئة و الذي يتم تقديره حسب قدراتها و طبيعتها و تطورها².

2) أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي³ :

أ. رأس المال العامل الصافي

¹ - PATRICK PIGET, " La gestion financière", Edition Economica, Paris, France, 1998, p. 89.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، " التسيير المالي، (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 6، 2006، ص 67.

³ - ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص- ص 46- 47.

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

❖ طريقة أعلى الميزانية

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الديون الطويلة الأجل}$$

❖ طريقة أسفل الميزانية

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

ب. رأس المال العامل الخاص

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{وبتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم - مجموع الديون)}$$

$$\text{والأصول الثابتة ب (الأصول - الأصول المتداولة)}$$

نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة – مجموع الديون

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة، فإذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، و العكس إذا كان أصغر من الصفر .

ج - رأس المال العامل الأجنبي

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة. يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

د - رأس المال العامل الإجمالي

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول – الأصول الثابتة

و من العلاقة السابقة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

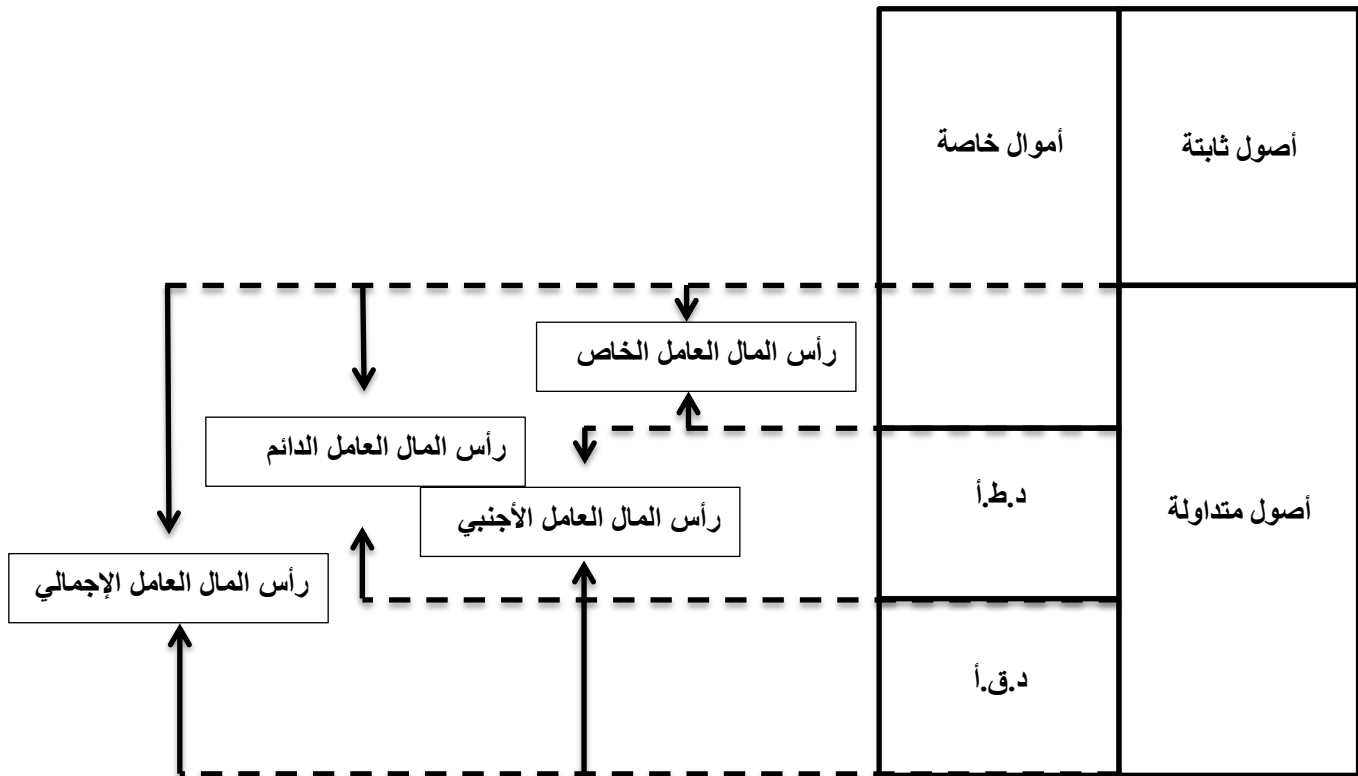
= رأس المال العامل الإجمالي - الديون القصيرة الأجل

وبالتالي فإن:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون القصيرة الأجل من

خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02) أنواع رأس المال العامل



المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988، ص 48 .

3) الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه.¹ وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

¹ - JEAN LUK BOULOT, L'analyse financière, Edition: Publi Unior, Paris, France, 1982, p.65.

الجدول رقم (07) :جدول حالات رأس المال العامل

الشكل	التفسير	الحالة				
<table border="1"> <tr> <td>أ.د</td> <td>أ.ث</td> </tr> <tr> <td>د.ق.أ</td> <td>أ.م</td> </tr> </table>	أ.د	أ.ث	د.ق.أ	أ.م	<p>(أموال دائمة < أصول الثابتة)أو(أصول المتداولة < ديون قصيرة الأجل) هذا يعني أن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل ، كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة ، كما تدل على قدرة المؤسسة على الوفاء .</p>	FR>0
أ.د	أ.ث					
د.ق.أ	أ.م					
<table border="1"> <tr> <td>أ.د</td> <td>أ.ث</td> </tr> <tr> <td>د.ق.أ</td> <td>أ.م</td> </tr> </table>	أ.د	أ.ث	د.ق.أ	أ.م	<p>هذا يعني أن (أموال دائمة= أصول الثابتة) و في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل. فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.</p>	FR=0
أ.د	أ.ث					
د.ق.أ	أ.م					
<table border="1"> <tr> <td>أ.د</td> <td>أ.ث</td> </tr> <tr> <td>د.ق.أ</td> <td>أ.م</td> </tr> </table>	أ.د	أ.ث	د.ق.أ	أ.م	<p>هذا يعني أن (أصول الثابتة < أموال دائمة)أو(ديون قصيرة الأجل< أصول المتداولة) أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة ز جزء آخر من القروض قصيرة الأجل ، لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب و هو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي خطورة الوضعية المالية .</p>	FR<0
أ.د	أ.ث					
د.ق.أ	أ.م					

المصدر :إلياس بن ساسي، يوسف قريشي،مرجع سبق ذكره،ص83 .

4) العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل وهي¹ :

¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص - ص 115 – 116.

● **طبيعة الإنتاج:** كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

● **طبيعة المواد الأولية المستعملة:** إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإنه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينه، أما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها.

● **طبيعة العملية التسويقية:** كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس مال عامل قليلة، والعكس صحيح.

● **طبيعة الائتمان والتحصيل:** فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل، والعكس صحيح.

5) التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقص، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية.

يمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية¹:

أ - أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي

- النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات.
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.
- الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

ب - أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي

¹ - منير شاکر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص - ص 115 - 116.

-الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة للأسباب التالية:

- زيادة رأس المال.
- الحصول على ديون طويلة الأجل.
- تكوين الاحتياطات.
- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.
- الأرباح المحققة وغير الموزعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات التي تحدث في مركز الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل لا تؤثر في حجم رأس المال العامل الصافي، لأن أي ارتفاع يحدث في الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في الديون القصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال بيع المخزونات يؤدي إلى انخفاض في الأصول المتداولة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع في مركز العملاء بنفس القيمة إذا كان البيع بالأجل، أما إذا كانت عملية البيع نقدا فيحدث ارتفاع في الصندوق، وبالتالي هذه العملية لا تؤثر في حجم رأس المال العامل.

كما يمكننا الإشارة إلى أن سياسة الاهتلاكات تؤثر على رأس المال العامل، وهذا إذا استعملنا النظام المتناقص، فان رأس المال العامل يكون أكثر ارتفاعا مقارنة مع الاهتلاك الثابت.

المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العامل (BFR)

من أجل تقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة أو ملائمة .وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

1) مفهوم احتياجات رأس المال العامل

يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه المقارنة بين من جهة الاحتياطات المرتبطة بالاستقلالية و من جهة أخرى الموارد المقابلة لها.¹

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.² فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام، ومن خلال الشكل البياني التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الاحتياج.

الشكل رقم (03) احتياجات رأس المال العامل

إحتياجات الدورة					
مواد أولية		منتجات تامة	سندات التوظيف	العملاء	أوراق القبض
ديون المخزونات	موردون	ديون الشركاء	ديون الإستغلال	أوراق الدفع	إحتياجات رأس المال العامل
موارد الدورة					

المصدر: مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين احتياجات وموارد الدورة، فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت

¹ - Gde pallens, "Gestion financière de l'entreprise", Sirey, 6ème édition, 1997, p 135.

² - GEUDI NORBERT, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition: Organisation, 1997, p. 121.

قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

(2) حساب احتياج رأس المال العامل

و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:¹

بحيث احتياجات الدورة تتمثل في الأصول المتداولة بخلاف القيم الجاهزة أو السائلة (المخزونات و القيم القابلة للتحقيق) و موارد الدورة المتمثلة في الديون القصيرة الأجل غير السلفات المصرفية أي :

$$\checkmark \text{ BFR} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{د.ق.أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

$$\checkmark \text{ BFR} = (\text{قيم الاستغلال} - \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{د.ق.أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

(3) حساب احتياج رأس المال العامل

$$\checkmark \text{ BFR} > 0 \iff \text{يدل على وجود احتياج لدورة الاستغلال.}$$

$$\checkmark \text{ BFR} < 0 \iff \text{يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه}$$

يغطي كل الاستثمارات و أن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال.

$$\checkmark \text{ BFR} = 0 \iff \text{المؤسسة في حالة توازن .}$$

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

4) تغيرات احتياجات رأس المال العامل

أ - تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:¹

- ارتفاع سرعة دوران العملاء.

- انخفاض سرعة دوران الموردين.

ب -تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.²

المطلب الثالث : الخزينة

1) تعريف الخزينة

الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة.³

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا و الخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.⁴

¹ - PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de l'entreprise, 9^{ème} Edition, Paris: Dunod, 1999, p. 243.

² - I Bid , p 243.

³ - بوشاشي بوعلام ،المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 11.

⁴ - زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 53.

يمكن تعريف خزينة المؤسسة : على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال ، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.¹

كما تعرف الخزينة T : على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها .

(1) تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

- سندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .
 - خصم الأوراق التجارية : و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة .
 - الحسابات الجارية : هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك .
 - الصندوق : الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .
- و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .

(2) تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك و هي كما يلي :

- السلفات المصرفية .
- السحب على المكشوف : هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل .

¹ - ناصر داددي عدون، المرجع السابق، ص51.

و تحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين :

✓ الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل .

✓ الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية .

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

(2) الحالات الممكنة للخزينة

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

الجدول رقم (08) : جدول تغير الخزينة

الحالات	التفسير	الشكل
$0 < X$ $TR > 0$	<p>تفسر هذه الحالة بأن (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل و يجد هذا الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة إيجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة و التي قد تفوق الخصوم المتداولة ، و يمكن أن يفسر أيضا أن هناك تجميد للأموال (إفراط في الحذر)</p>	
$0 = X$ $TR = 0$	<p>تكون المؤسسة في هذه الحالة قد حققت توازنها المالي وذلك بتطابق كل من رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل. هذا يعني أن الخزينة مثلى وتعتبر عن مدى محافظة المؤسسة عن وضعيتها المالية (فلا تجميد للسيولة ولا تسبيقات مصرفية)</p>	
$0 > X$ $TR < 0$	<p>تفسر هذه الوضعية بكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط . يعني أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة إلتزاماتها و بالتالي اللجوء إلى تسبيقات مصرفية و كذا سلفات بنكية .</p>	

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 86 .

➤ الحالة الأولى : الخزينة المصرفية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

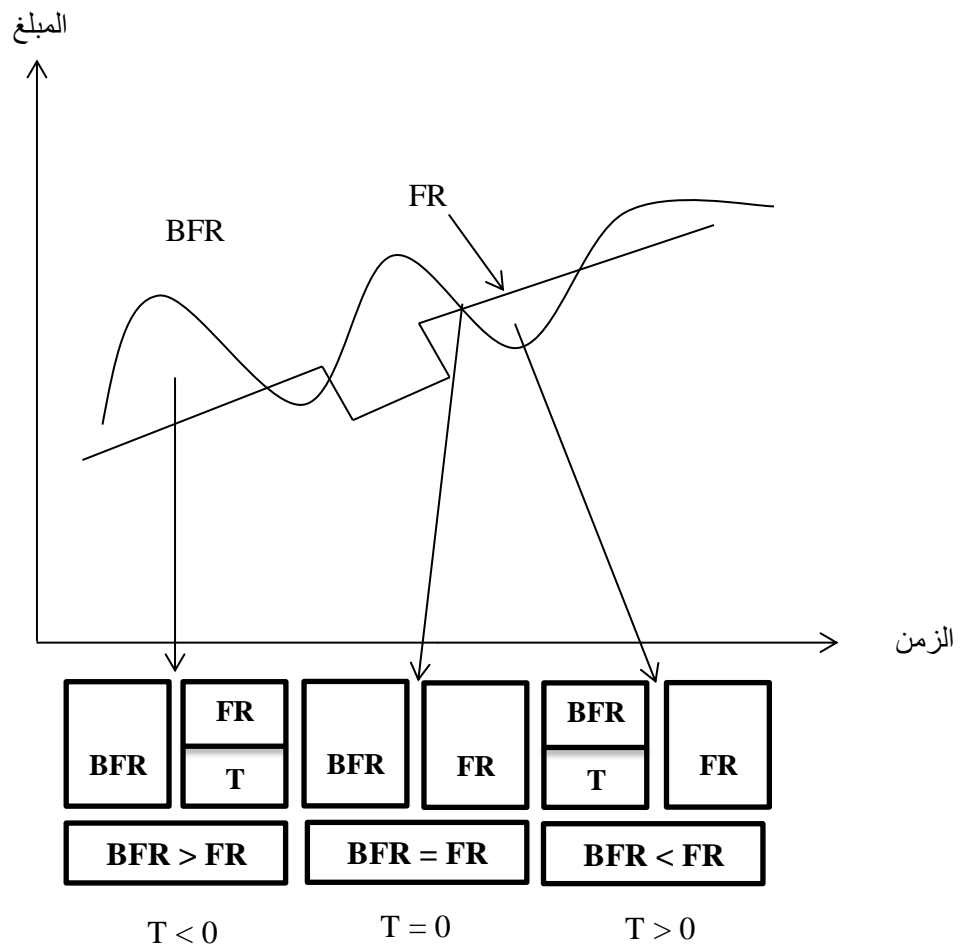
➤ الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

➤ الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

الشكل رقم: (04) الحالات الممكنة للخزينة



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص 86.

3 حالات العجز في الخزينة

بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة، نحاول فيما يلي سرد الحالات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة وهي¹ :

❖ حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة

يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة ويتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الاجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات ، أو الحصول على قرض طويل الأجل، وهذا من أجل تصحيح مسار رأس المال العامل.

❖ حالة نمو سريع غير متحكم فيه

تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من إمكانياتها المالية الحالية، وهذا ما يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة . ويمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة ، وذلك بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية على حصة سوقية تتناسب و الإمكانيات المالية للمؤسسة ، بهذا ينخفض رقم الأعمال و تنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال ، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل .

❖ حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، ويظهر ذلك من خلال تباطؤ شديد في معدل دوران المخزون ومنح أجل طويلة للعملاء، قبول أجل طويلة للموردين.

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص- 89 - 90 .

هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، وبالتالي يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة. للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات والعلاقة الدائنة مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

❖ حالة الخسائر المتراكمة

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي، في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، وذلك على مستويين:¹

- مستوى داخلي : وذلك بترشيد الإنفاق وتذنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، وذلك دون التأثير على قيود الجودة والنوعية.
- مستوى خارجي : وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية، وجلب أكبر عدد من العملاء.

➤ حالة تدهور في النشاط

في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

❖ حالة إفلاس عميل مهم

إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات زبون واحد، فان أي تغيير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة. إن كلتا الحالتين لهما خلفية

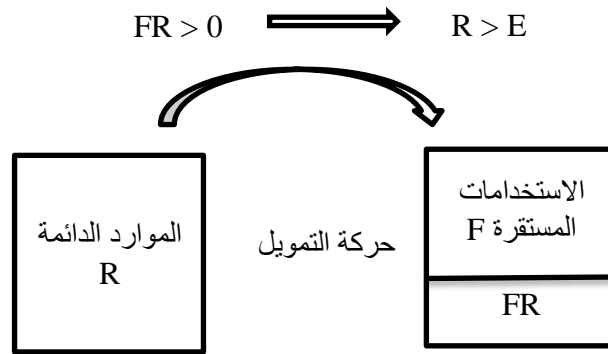
¹ - الياس بن ساسي، يوسف قرشي، المرجع السابق، ص 91 .

تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وذلك في حال قابلية الوضع للتصحيح، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب أو تغيير النشاط.

المطلب الرابع : شروط التوازن المالي

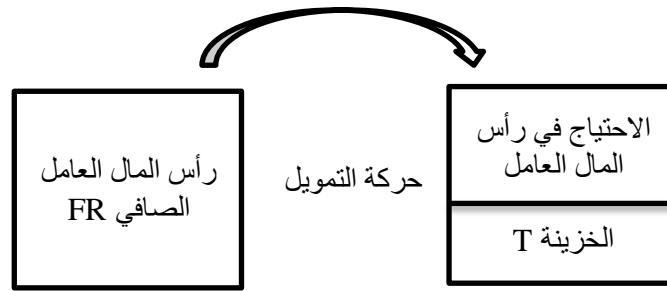
لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية¹ :

- **الشرط الأول :** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

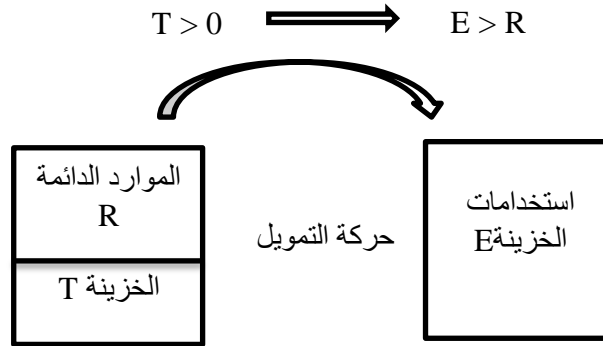


- **الشرط الثاني :** يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن :إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب، أن يكفي هذا الهامش ، $FR > BFR$ لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص - ص 86-87 .



- **الشرط الثالث : خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.**



المطلب الخامس : الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن

كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة. ومن أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام بأحد الإجراءات التاليين أو كليهما¹ :

- الرفع من رأس المال العامل.
- التخفيض من احتياجات رأس المال العامل.

أ - الرفع من رأس المال العامل

يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

¹ - CLARAN WARCH, Op. Cit, p. 95.

-الرفع في الأموال الخاصة : كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.

-التنازل عن بعض الاستثمارات : إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.

-الرفع في مخصصات الاهتلاكات و المؤونات : إن الرفع في مخصصات الاهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل : يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

ب -تخفيض احتياجات رأس المال العامل

من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

-التخفيض من كمية المخزونات : وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.

-التخفيض من الحقوق : تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.

-الرفع من ديون الموردين : يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتا إلى سيولة.

المبحث الخامس : الميزانية الوظيفية

يعتبر التحليل المالي الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، و حسب هذا التحليل فان المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار و الاستغلال¹.

المطلب الأول : تعريف الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية :حيث عرفها Hubert de la Bruslerie بأنها " ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، و يقصد بالدورات الاقتصادية :دورة الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال²." يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى فئات حسب مستوى ديمومتها و عقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة و الاستخدامات الدائمة.

المطلب الثاني : الدورات الوظيفية³

تعتمد الميزانية الوظيفية على التصنيف الوظيفي لعناصر الأصول و الخصوم حيث تصنف الحسابات حسب الوظيفة التي تنتمي إليها، و عليه فان الميزانية الوظيفية تستند إلى التمييز بين:

1. وظيفة التمويل : يتمثل دورها في تقديم الاحتياجات المالية للمؤسسة و المصادر الرئيسية للتمويل هي:

✓ مصادر داخلية :التمثلة في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة و الاهتلاكات و المؤونات غير المبررة.

¹ - مليكة زغيب ميلود بوشنقىر ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص -ص 64-65 .

² - Hubert de la Bruslerie, OP.Cit., p94.

³ - خديجة بن عامر، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة أوبكر بلفايد ملحقه مغنية، دفعة 2011-2012 ص 49 .

✓ مصادر خارجية: تتمثل في رأس المال الخاص من خلال فتح رأس مال الشركة للمساهمة و الاقتراض.

و تشمل وظيفة التمويل الحسابات التالية:

-ح /أموال خاصة.

-ح /اهتلاكات و مؤونات.

-ح /الديون المالية.

2. وظيفة الاستثمار: يتمثل دورها في تزويد المؤسسة بمختلف مميزات الإنتاج و الاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، و هي عبارة عن عملية في المدى الطويل و تشمل وظيفة الاستثمار العناصر التالية:

✓ التثبيات المعنوية: هي أصول قابلة للتحديد غير نقدية و غير مادية كالمحل التجاري، العلامات التجارية، برامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، بالإضافة إلى المصاريف التمهيدية و مصاريف البحث و التطوير.

✓ التثبيات العينية: وتشمل الاستثمارات، الأراضي و المباني... الخ.

✓ التثبيات المالية: و تشمل¹ :

أ. المساهمات: تتمثل في الأسهم و سندات المساهمة و مختلف الحسابات الدائنة الملحقة التي تسمح للمؤسسة أن تمارس نقودا على الشركة التي تمارسها.

ب. الحقوق المرتبطة بالمساهمات: تتمثل في الحقوق الناتجة بمناسبة منح قروض للمؤسسات التي تشارك فيها من أجل تحقيق مردودية دون الرغبة في التدخل لتسيير المؤسسات التي أصدرتها.

ج. تثبيات مالية أخرى: تتمثل في القروض الأكثر من سنة، و الودائع الأكثر من سنة و الحسابات الدائنة لدى العملاء و غيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال الأكثر من سنة.

¹ - خديجة بن عامر، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

3. وظيفة الاستغلال: تكتسي هذه الوظيفة أهمية بالغة في تحليل وضعية المؤسسة حيث تعبر عن النشاط الرئيسي و تحدد طبيعة المؤسسة اذا كانت صناعية، تجارية، خدماتية، و تشمل هذه الوظيفة الحسابات التالية:

✓ الأصول:

– الأصول المتداولة للاستغلال.

– الأصول المتداولة خارج الاستغلال.

– خزينة الأصول.

✓ الخصوم:

– ديون الاستغلال.

– ديون خارج الاستغلال.

– خزينة الخصوم.

المطلب الثالث : تحليل الميزانية الوظيفية¹

(1) رأس المال العامل الصافي الإجمالي : يحسب وفق العلاقات التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

(2) احتياج رأس المال العامل : يحسب وفق ما يلي:

احتياجات دورة الاستغلال (الأصول المتداولة للاستغلال + الأصول المتداولة خارج

الاستغلال)

موارد دورة الاستغلال (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال)

و عليه فإن:

¹ - خديجة بن عامر، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

رأس المال العامل = احتياجات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال.

❖ تحليل احتياج رأس المال العامل :تنقسم احتياجات رأس المال العامل الدائم إلى:

▪ جزء متعلق بدورة الاستغلال :و يعبر عنه باحتياج رأس المال العامل للاستغلال:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – ديون الاستغلال

▪ جزء مستقل عن دورة الاستغلال :يعبر عنه باحتياج رأس المال العامل خارج

الاستغلال:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – ديون

خارج الاستغلال .

احتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال

العامل خارج الاستغلال.

(3) الخزينة :و هي تحسب وفق العلاقات التالية:

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

أو

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

(4) نسبة الهيكل المالي:

نسبة تغطية الأموال المستثمرة = الأموال الدائمة / (الاستخدامات الثابتة + احتياجات رأس مال

العامل للاستغلال) (النسبة تكون ≤ 1)

نسبة الاستقلالية المالية = (الديون المالية + خزينة الخصوم) / (الأموال الخاصة + الاهتلاكات و

المؤونات) (النسبة تكون > 1)

المطلب الرابع : شكل الميزانية الوظيفية¹

في الميزانية الوظيفية يكون تصنيف الاستخدامات و الموارد حسب دورة الاستعمال.

يسمح ترتيب عناصر الميزانية الوظيفية الى كتل كبرى الى التمييز في جانب الأصول بين الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة، و في جانب الخصوم بين الموارد الثابتة و الخصوم المتداولة:

¹ - خديجة بن عامر، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

الجدول رقم (09) :الميزانية الوظيفية

الأصول	الخصوم
<p>• الاستخدامات الثابتة</p> <p>Emplois stable brut –</p> <p>-التثبيات المعنوية: المحل التجاري، العلامات التجارية... -التثبيات العينية: الأراضي، المباني، تجهيزات الانتاج... -التثبيات المالية: المساهمات، الحقوق المرتبطة بالمساهمات منها: القروض للاخرين، سندات المساهمة(باستثناء الفوائد المحصلة منها: التي تدخل ضمن ACHE</p>	<p>• الموارد الدائمة</p> <p>Ressources durables</p> <p>-الأموال الخاصة: الأموال الجماعية أو الشخصية، الاحتياطات، مؤونات الخسائر و التكاليف،... -الاهتلاكات و المؤونات،... -الديون المالية: تشمل القروض البنكية، القروض السندية، و قروض و ديون مالية أخرى (باستثناء التسبيقات البنكية الجارية و فوائد القروض).</p>
<p>الأصول المتداولة للاستغلال : (ACE)</p> <p>Active circulant d'exploitation brut</p> <p>الحسابات المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال منها: -المخزونات. -تسبيقات على طلبيات الزبائن، أوراق القبض، تسبيقات للمستخدمين، حقوق الاستغلال الأخرى...</p>	<p>ديون الاستغلال: (DE)</p> <p>Dettes d'exploitation</p> <p>(الحسابات المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال)،منها: -تسبيقات مستلمة. -ديون الموردين. -ديون جبائية باستثناء IS و ديون اجتماعية: الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع. -ديون اتجاه المستخدمين. -ضرائب واجبة الأداء(باستثناء الجزء المتعلق بالضرائب على الأرباح). -الهيئات الاجتماعية منها مشاركات اجتماعية، مساهمات في الخدمات الاجتماعية و مشاركات اجتماعية أخرى).</p>
<p>الأصول المتداولة خارج الاستغلال: (ACHE)</p> <p>Actif circulant hors exploitation brut</p> <p>-سندات التوظيف. -حقوق أخرى. -فوائد منتظرة.</p>	<p>ديون خارج الاستغلال: (DHE)</p> <p>Dette hors exploitation</p> <p>(حسابات ليست مرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال)، نذكر من بينها: - ديون أخرى(غير مرتبطة بالاستغلال)، الفوائد على القروض، ضرائب واجبة الأداء، الجزء الخاص بالضرائب على الأرباح.</p>
<p>خزينة الأصول: (AT)</p> <p>Actif de trésorier</p> <p>النقديات (البنك، الحساب الجاري، الصندوق)...</p>	<p>خزينة الخصوم: (PT)</p> <p>Passif de trésorier</p> <p>تسبيقات مصرفية، ديون اتاه البنك نتيجة السحب على المكشوف.</p>

المصدر: خديجة بن عامر، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد ملحقه مغنية، دفعة 2011-2012 ص 53-54 .

خلاصة الفصل الثاني

اعتمد التحليل المالي الساكن في تقييمه لأداء المؤسسة و ترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة. لكن على الرغم من هذا تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة يجب تدعيم هذه الأدوات بأدوات التحليل المالي الديناميكي، والتي يمكنها إعطاء صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

استخدام التحليل المالي الديناميكي في تقييم أداء المؤسسة و ترشيد قراراتها

تمهيد

اعتمد التحليل المالي الساكن على الميزانية العامة التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة، مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يعطي رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذا جاءت كشوفات التدفقات المالية لتحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، إذ تعد هذه الكشوفات وسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة، أي حصر التغيرات التي تعتبر استخداما للأموال وتلك التي تعتبر مصدرا لها.

ولهذه الكشوفات أهمية للإدارة المالية في دراسة حركة الأموال التي حصلت في الفترة الماضية، كما سيكون لها تأثير أكبر فائدة عندما يتم استخدامها في تخطيط حركة الأموال في الفترة المقبلة، كما أنها تعكس جوانب القوة المالية للمؤسسة وكذلك جوانب الضعف فيها، وسوف تزداد أهميتها وذلك بالتكامل مع أساليب التحليل المالي الأخرى.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى جدول التمويل باعتباره الوثيقة التي تترجم السياسة المالية للمؤسسة من دورة مالية إلى أخرى، كما أنه يعطي لمحة عن تغيرات رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات، كما سيتناول هذا الفصل أيضا جدول التدفقات النقدية من أجل التعرف على الحجم الحقيقي للنقدية التي حصلت عليها المؤسسة من خلال قيامها بأنشطتها المختلفة، بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة، والتي يمكن الاستعانة بها أثناء تقييم أداء المؤسسة.

المبحث الأول :جدول التمويل

يعتبر تحليل الأنشطة المالية أمرا ضروريا للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، و يستلزم ذلك استخدام أداة يمكنها أن تعكس حركة الأموال من وإلى المؤسسة، و تزويد من يهمله الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، و يمثل جدول التمويل الأداة المطلوبة.

المطلب الأول : مفهوم الموارد والاستخدامات

يعرف التدفق على أنه تغير في قيمة إحدى عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة، هذا التغير ينجم عنه حركة مالية قد تكون مورد مالي كما قد تكون استخداما ماليا.¹ و الجدول التالي يوضح التغير في عناصر الميزانية، وتكوين الموارد والاستخدامات.

جدول رقم (10): مفهوم الموارد والاستخدامات

الموارد	الإستخدامات
الإرتفاع في الخصوم	الإرتفاع في الأصول
الإنخفاض في الأصول	الإنخفاض في الخصوم

المصدر :إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 107 .

المطلب الثاني : مضمون جدول التمويل

1) مفهوم جدول التمويل

هناك تعاريف متعددة لجدول التمويل نذكر منها التعريفين التاليين:

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 107 .

التعريف الأول:

هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، و يفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.¹

التعريف الثاني:

هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، و يمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، وهذه الملاحظات تقدم كمية كبيرة من المعلومات التي لها قيمتها عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة و تقدمها.²

(2) أهمية جدول التمويل

يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب:³

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.

- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.

- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل

للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

¹ - COLASSE BERNARD, Op. Cit, 1993, p.190.

² - مبارك لسوس، المرجع السابق، ص61 .

³ - المرجع نفسه، ص62.

(3) بناء جدول التمويل

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال و الخزينة وبين استخدامات كل منهم على حدى، و يتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

✓ الجزء الأول من جدول التمويل**➤ محتوى الجزء الأول من الجدول:**

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:¹

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، و بالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك

وفق العلاقة التالية: $\Delta FR_{NG} = \Delta R_D - \Delta R_S$

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 110.

جدول رقم (11): الجزء الأول من جدول التمويل

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي	حيازة استثمارات جديدة
التنازل عن الاستثمارات	مصاريف موزعة على عدة سنوات
الرفع في الأموال الخاصة	تسديد الديون البنكية و المالية
الحصول على قروض جديدة	التخفيض في الأموال الخاصة
	تسديد مكافأة رأس المال
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الاستخدامات المستقرة (-)
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">(+)</div> <div style="flex-grow: 1; border: 1px solid black; padding: 5px; text-align: center;">التغير في رأس المال العامل</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">(-)</div> </div>	

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 111.

✓ تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل

إن إجراء عملية تحليل الجزء الأول من جدول التمويل يرتكز أساساً على التغيرات التي تطرأ على رأس المال العامل، وذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتعاقبة التي تم إعدادها في نهاية الدورة.¹

4) تغيرات رأس المال العامل

أ. تغير رأس المال العامل الموجب

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل لميزانية السنة (n) قد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع الميزانية (n-1) وهذا راجع إلى ارتفاع موارد المؤسسة، وهذه الزيادة تتمثل في:

¹ - SERGE EFAERT , Analyse et diagnostic financiers, 2ème tirage, Editions Erolles, 1992, p.199.

- ارتفاع في القدرة على التمويل الذاتي CAF : حيث تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية.

- التنازل عن عناصر الأصول الثابتة: في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها للتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد، و تتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر تنازل يحدد محاسبيا و بناءا على معطيات السوق.

- الرفع في الأموال الخاصة: هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة، وذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل المستثمرين، وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال، إذ تعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها، كما تضمن العملية إعانات الاستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

- الارتفاع في الديون الطويلة والمتوسطة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية).

ب. تغير رأس المال العامل السالب

وهي تعكس الحالة السابقة ، أكبر منه بالنسبة للسنة (n-1) أي رأس المال العامل للسنة وهذا الانخفاض في رأس المال العامل راجع إلى ¹:

- حيازة الأصول الثابتة: وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية حيث تحسب بقيمة إجمالية.

- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية: تتمثل في أرباح الأسهم الموزعة خلال الدورة المالية الجارية.

¹ - Ibid, p. 199.

- المصاريف الموزعة على عدة سنوات :وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية وإنعاش النتيجة.

- الانخفاض في الأموال الخاصة :و هي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة، و تعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر.

- تسديد الديون :تتمثل في اهتلاك القرض (عدا الاعتمادات البنكية الجارية) خلال الدورة الجارية.

✓ الجزء الثاني من جدول التمويل

➤ محتوى الجزء الثاني من الجدول

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:¹

- التغير في عناصر الاستغلال.
- التغير في العناصر خارج الاستغلال.
- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

❖ تحليل محتوى الجزء الثاني من الجدول

1. التغير في عناصر الاستغلال

ويقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد

الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع التي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد.

أ. التغير في استخدامات الاستغلال :تتمثل في التغير في المخزونات، والتغير في حقوق

الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، المرجع السابق، ص 113.

ب. **التغير في موارد الاستغلال**: تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقة به. يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{EX} = \Delta E_{EX} - \Delta R_{EX}$$

2. التغير في العناصر خارج الاستغلال

يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، و تتضمن العناصر التالية:

أ. **التغير في استخدامات خارج الاستغلال**: وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال.

ب. **التغير في الموارد خارج الاستغلال**: وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال، ويحسب كالتالي:

$$\Delta BFR_{hEX} = \Delta E_{hEX} - \Delta R_{hEX}$$

3. التغير في عناصر الخزينة

يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة، و يتشكل أساسا من عنصرين:

- **التغير في موارد الخزينة**: متمثلة في الاعتمادات البنكية التي جلبت خلال الدورة الجارية.
- **التغير في استخدامات الخزينة**: و تشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

بالنسبة لتغيرات الخزينة يمكن أن تكون موجبة، وهذا عندما يكون التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل، وتكون سالبة إذا كان التغير في رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل.¹

من خلال التغيرات في العناصر الثلاثة السابقة يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{EX} + \Delta T_{ng} = \Delta BFR_{hEX} + \Delta FR_{ng}$$

والجدول الموالي يوضح الجزء الثاني من جدول التمويل

¹ - PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de l'entreprise, 9^{ème} Editions, Paris: Dunod, 1999, p. 244 .

جدول رقم(12): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغير في رأس المال العامل الإجمالي ΔFR_{ng}			
الرصيد (1)-(2)=(3)	الموارد (2)	الاستخدامات (1)	
			التغير في عناصر الإستغلال التغير في أصول الإستغلال التغير في ديون الإستغلال
			ΔBFR_{EX} (A)
			التغير في عناصر خارج الإستغلال التغير في المدينون الآخرون التغير في الدائنون الآخرون
			ΔBFR_{hEX} (B)
			التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي $\Delta BFR_G(A+B=C)$
			تغيرات الخزينة التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة
			ΔT_{ng} (D)
			التغير في رأس المال العامل الإجمالي $\Delta FR_{ng}(D+C)$

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص 115.

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

رغم الإضافات التي قدمها جدول التمويل للتحليل المالي من خلال تجاوزه للتحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي، إلا أنه تبقى تحوم حوله الكثير من النقاشات والتحفظات وأهمها¹:

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي، والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال، بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.

- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا، إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأخرى إقصاؤها.

- التغير في الخزينة المتحصل عليها اعتمادا على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال والتمويل والاستثمار، وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.

المبحث الثاني : قائمة التدفقات النقدية

تقوم العديد من المؤسسات بعمليات استثمار وتوسع تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة، ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات، وهل تم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟.

و لا يؤدي فحص الميزانية و جدول حسابات النتائج إلى توفير إجابات جاهزة عن مثل هذه التساؤلات، وهو ما دعا إلى إلزام المؤسسات بإعداد قائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص- ص 115 - 116.

المطلب الأول : نشأة قائمة التدفقات النقدية

نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليه " قائمة مصادر

الوارد والمنصرف"، والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية المؤسسة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة إلى قائمة الأموال المخصصة "واعترافا من المجلس الأمريكي للمحاسبين "AICPA" بأهمية هذه القائمة، فقد قام سنة 1961 م بتمويل المجازين بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار دراسة الأبحاث المحاسبية رقم 02 بعنوان " تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة"، وقد أوصت هذه الدراسة بأن تدرج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع.¹

وفي سنة 1963 م، قام مجلس معايير المحاسبة المالية "APB" بإصدار نشرته رقم 03 وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها"،² وبأن تعرض القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزاميا، كما أن اشتمال تقرير المراجع عليها كان أمرا اختياريا .

وقد رحب مجتمع الأعمال وبورصات الأوراق المالية بنشرة مجلس معايير المحاسبة المالية "APB" وازداد عدد الشركات التي تعد قوائم الأموال المخصصة بصورة واضحة، وفي سنة 1979 جاءت نشرة "APB" رقم 19 تتضمن الإلزام بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي " كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى وبضرورة أن يشملها تقرير المراجع، فقد خلص المجلس إلى أن:³

"هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمنشأة والتغيرات في

مركزها المالي عن فترة معينة هي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية - وخاصة الملاك والدائنين - في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فعند إصدار القوائم المالية التي تهدف لعرض المركز

¹ - دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، تعريب أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2005، ص 1224.

² - سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، الاسكندرية: دار الجامعة، 2000، ص 281.

³ - دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المرجع السابق، ص 1224.

المالي ونتائج الأعمال، فإنه يجب أيضا إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مالية أساسية عن كل فترة تعد عنها قائمة الدخل."

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية باستخدام اسم جديد للقائمة هو " قائمة التغيرات في المركز المالي " وهو الاسم الذي استخدم من سنة 1972 م إلى 1987 م.

و خلال فترة الستينات والسبعينات كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل باعتباره تقريبا مناسباً للتدفق النقدي، ولكن مع بداية الثمانينات كانت بيئة عملية التقرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع اتجاه الشركات للاقتراض بمبالغ ضخمة، وفي سنة 1981 م أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات المنهج النقدي بدلا من منهج رأس المال العامل في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، وفي قائمته رقم 05 في مفاهيم المحاسبة المالية سنة 1984 م أيد مجلس معايير المحاسبة المالية بشدة أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية "قائمة التدفقات النقدية" التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلى مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأساسية، وفي نوفمبر 1987 م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم 95 بعنوان " قائمة التدفقات النقدية "الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد 15 جويلية 1988 م.¹

المطلب الثاني : أغراض قائمة التدفقات النقدية

إن المعلومات التي تفصح عنها قائمة التدفقات النقدية يجب أن تساعد المستثمرين،

والدائنين و غيرهم على إجراء التقييمات التالية:²

- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، فالهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها. إن فحص العلاقات بين العناصر مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والزيادة أو النقص في النقدية تمكن من التنبؤ بطريقة

¹ - دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المرجع السابق، ص-ص 1224-1225.

² - سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المرجع السابق، ص-ص 358-359.

جيدة بمقدار وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه إذا استخدمنا المعلومات التي يتم إعدادها وفقا لأساس الاستحقاق.

- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد توزيعات المساهمين والوفاء بالالتزامات .
ومن المعقول أنه إذا لم يتوفر القدر الكافي من النقدية لا يمكن للوحدة سداد أجور العاملين أو سداد الالتزامات المستحقة عليها، أو سداد توزيعات الأسهم.
- تقييم أسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فمن المعروف أن صافي الدخل يعتبر من المعلومات الهامة لمتخذي القرارات لأنه يوضح مدى نجاح أو فشل الوحدة الاقتصادية من دورة محاسبية إلى أخرى، ولكن عادة ما يدور الشك لمتخذي القرارات حول دقة رقم صافي الربح بأنه ينطوي على تقديرات وأحكام شخصية نتيجة تطبيق أساس الاستحقاق، ونتيجة لذلك غالبا ما يثار الجدل حول مدى إمكانية الاعتماد على النقدية، ومن ثم زادت حاجة مستخدمو المعلومات المحاسبية للتعرف على أسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي المتولد من الأنشطة التشغيلية.
- تقييم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، سواء أكانت نقدية أم غير نقدية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، فعند فحص هذه الأنشطة يتمكن متخذي القرارات من تفهم أسباب زيادة الأصول والالتزامات أو نقصها خلال الفترة المحاسبية.

المطلب الثالث : أسباب التحول إلى الأساس النقدي

من الأسباب الرئيسية للتحول إلى الأساس النقدي هو أن المستثمرين و المحللين الماليين قد أيقنوا أن المحاسبة على أساس الاستحقاق قد أصبحت أبعد ما تكون عن التدفقات النقدية الأساسية للمؤسسة، وأعلنوا أن المحاسبين يستخدمون العديد من أدوات التوزيع الاجتهادية (مثل الضرائب المؤجلة، الاهتلاك، استحقاق الإيرادات)، ومن ثم فإن صافي الربح الذي يتم حسابه لم يعد مؤشرا مقبولا على المقدر الكسبية للمؤسسة، و بنفس الصورة فإن القوائم المالية لا تعترف بالتضخم، وبالتالي فهناك العديد من المستخدمين الذين يبحثون عن معيار أكثر تجردا مثل التدفق النقدي لتقييم مدى النجاح أو الفشل في العمليات، بالإضافة إلى ذلك، فهناك من يقول بأن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي، حيث أن الإدارة السيئة لحسابات القبض والمخزن تؤدي إلى نقص في السيولة لا تظهره

القائمة التي تركز على رأس المال العامل، فقد تقرر الشركة عن مقادير كبيرة لرأس المال العامل في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيدا في حسابات القبض والمخزون، مما يؤدي إلى نقص السيولة والمرونة المالية الذي يفضي إلى الإفلاس.¹

وأخيرا، فإن قائمة التدفقات النقدية مفيدة للإدارة والدائنين في الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالاحتياجات النقدية الجارية.

المطلب الرابع : استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية.²

أ. استخدامات الإدارة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات، وبالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفق النقدي، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

ب. استخدامات المستثمرين والدائنين

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و بقية الجهات في تحديد مايلي:

¹ - دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المرجع السابق، ص 1226.

² - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص - ص 145-146.

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية.
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و المستلزمات النقدية و المدفوعات النقدية المرافقة
- أثار الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

المطلب الخامس : متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن الأمر يتطلب توفر ما يلي¹:

- أ - قائمتين من قوائم المركز المالي، و يعود السبب في أخذ قائمتين من قوائم المركز المالي إلى أن الميزانية العامة في السنة الأولى تعبر عن أرصدة الأصول و الخصوم في أول المدة، في حين تعرض الميزانية العامة في السنة الثانية أرصدة آخر المدة لتلك الفترات، و هذا ما يسهل على المحلل المالي معرفة التغير المصاحب لتلك الفترات.
- ب - جدول حسابات النتائج للفترة المطلوب إعداد الكشف عنها: فهذا الجدول يمثل نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال السنة المدروسة.
- ج - بيانات إضافية: و يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ للحصول على مزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد التدفقات النقدية.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، المرجع السابق، ص 304 .

المبحث الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية**المطلب الأول : تبويب التدفقات النقدية**

تبويب قائمة التدفقات النقدية المتحصلات و المدفوعات النقدية وفقا لكل من أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل، و فيما يلي خصائص العمليات المرتبطة بكل نوع من هذه الأنشطة.¹

أ. **الأنشطة التشغيلية:** وتمثل الأثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل.

ب. **الأنشطة الاستثمارية:** وتمثل الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الأصول غير المتداولة.

ج. **الأنشطة التمويلية:** وهي تتضمن المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين: والجدول التالي يبين العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاثة المذكورة

¹ - سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المرجع السابق، ص- ص 296-297.

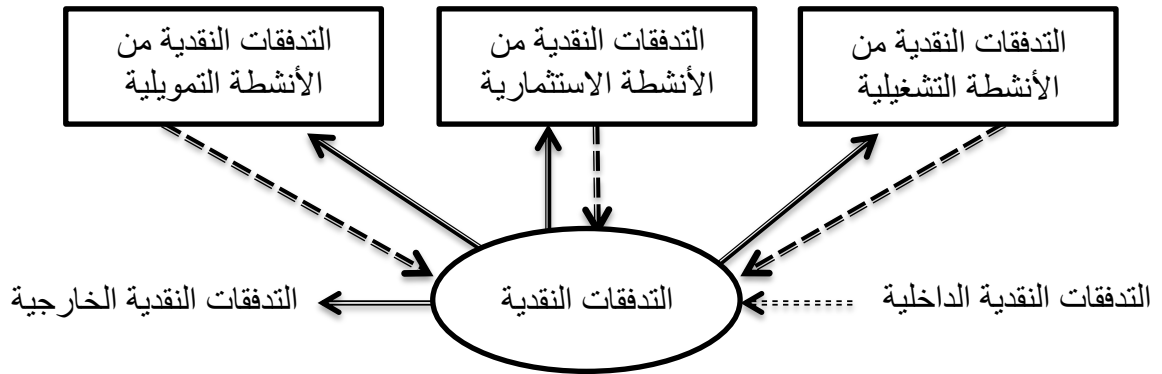
الجدول رقم (13) :عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي

التدفقات		الأنشطة
التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الداخلة	
<p>مشتريات البضاعة</p> <p>الرواتب و الأجور</p> <p>الفوائد المدفوعة</p> <p>شراء الأوراق التجارية نقدا</p> <p>المصاريف الأخرى</p>	<p>مبيعات السلع و الخدمات</p> <p>الفوائد المستلمة</p> <p>حصص الأرباح المستلمة</p> <p>بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية</p> <p>مصادر الإيراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية و التمويلية</p>	الأنشطة التشغيلية
<p>شراء عقارات و معدات</p> <p>شراء الاستثمارات المالية</p>	<p>بيع عقارات و معدات</p> <p>بيع الاستثمارات المالية</p>	الأنشطة الاستثمارية
<p>شراء سندات الخزينة</p> <p>دفع الديون (أصل الدين فقط)</p> <p>دفع حصص الأرباح النقدية</p>	<p>إصدار أسهم رأس المال</p> <p>إصدار سندات</p>	الأنشطة التمويلية

المصدر (بتصرف): منير شاکر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص.ص 144-145.

أما الأنشطة الثلاثة المكونة لقائمة التدفقات النقدية فيمكن تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5) : الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006 ، ص148.

تمثل الأسهم المتقطعة التدفقات النقدية الداخلة مثل شراء الاستثمارات، إصدار أسهم رأس المال، أما الأسهم المتصلة فتتمثل التدفقات النقدية الخارجة مثل حيازة الاستثمارات، توزيع أرباح الأسهم وغيرها.

تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل، وتفصح هذه التدفقات عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية اللازمة للتشغيل، وكلما كانت التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل أكبر من التدفقات النقدية الخارجة كان ذلك مؤشرا إيجابيا على تحقيق الوحدة لمستوى معقول من الربحية والسيولة.

في حين تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية منح القروض و تحصيلها، وشراء وبيع الاستثمارات، وشراء وبيع الأصول طويلة الأجل، و تعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشرا جيدا عن درجة نمو الوحدة الاقتصادية أو انكماشها، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة كلما دل ذلك على نمو نشاط الوحدة الاقتصادية واتجاهها نحو التوسع.

وأخيرا تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية العمليات المرتبطة بالالتزامات طويلة الأجل، وحقوق الملكية، وتوضح هذه التدفقات هيكل تمويل الشركة ومدى اعتمادها على الالتزامات الخارجية، ويحدد كمية ونوعية الأموال المتاحة من هذا المصدر، وهو ما يتيح

الفرصة لإلقاء الضوء على العلاقة التأثيرية بين قطاع التمويل من ناحية وقطاعي التشغيل والاستثمار من ناحية أخرى.

المطلب الثاني : إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين هما:

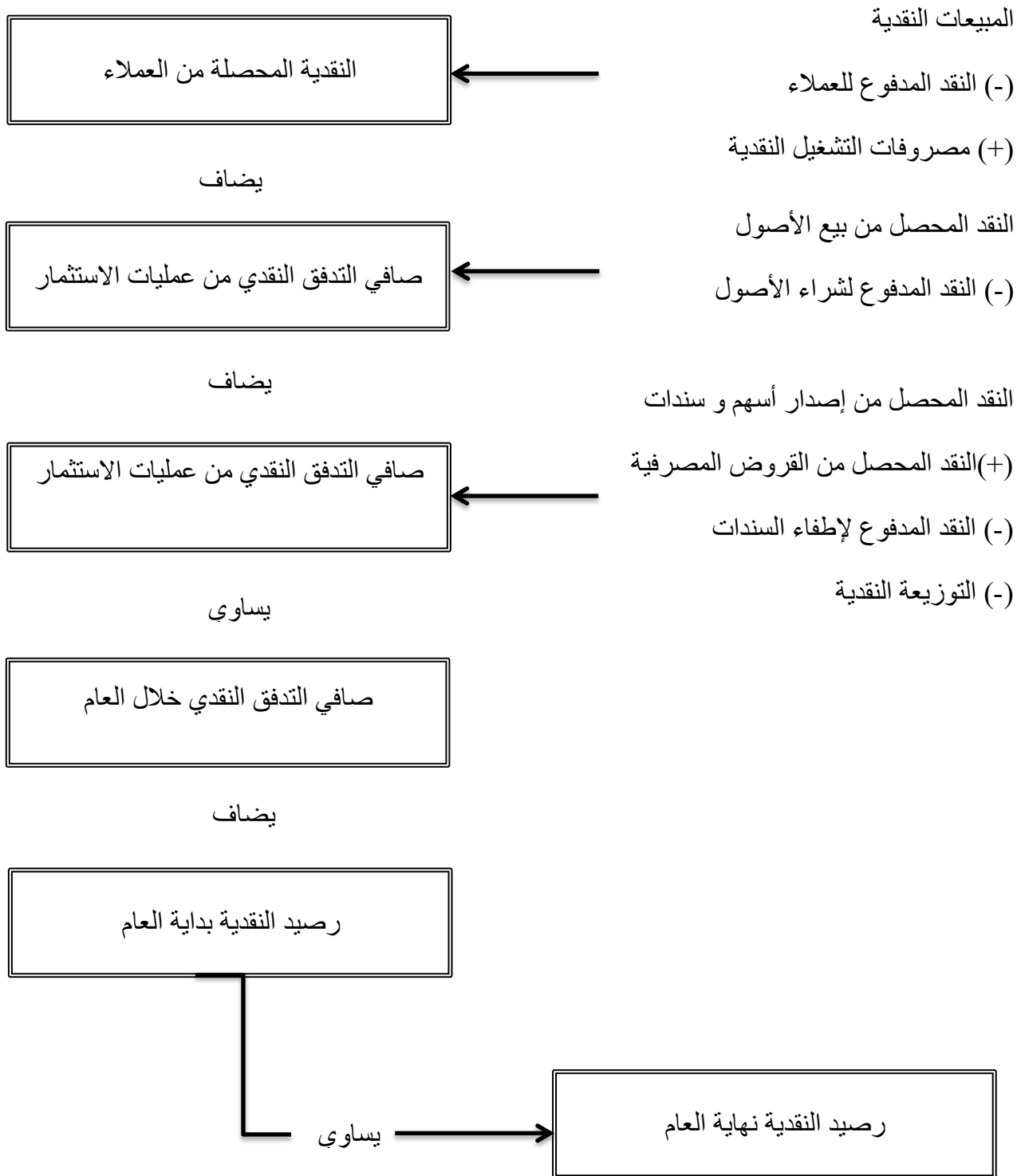
- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

1) إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

يتم تحديد صافي التدفق النقدي بموجب هذه الطريقة أولاً بطرح المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل، بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة، ثم يضاف إلى رصيد النقدية في بداية السنة.¹ يوضح الشكل التالي قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة.

¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص - ص 147-149.

شكل رقم (06): قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة المباشرة



المصدر: منير شاکر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة

الثانية، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص 138 .

2) إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

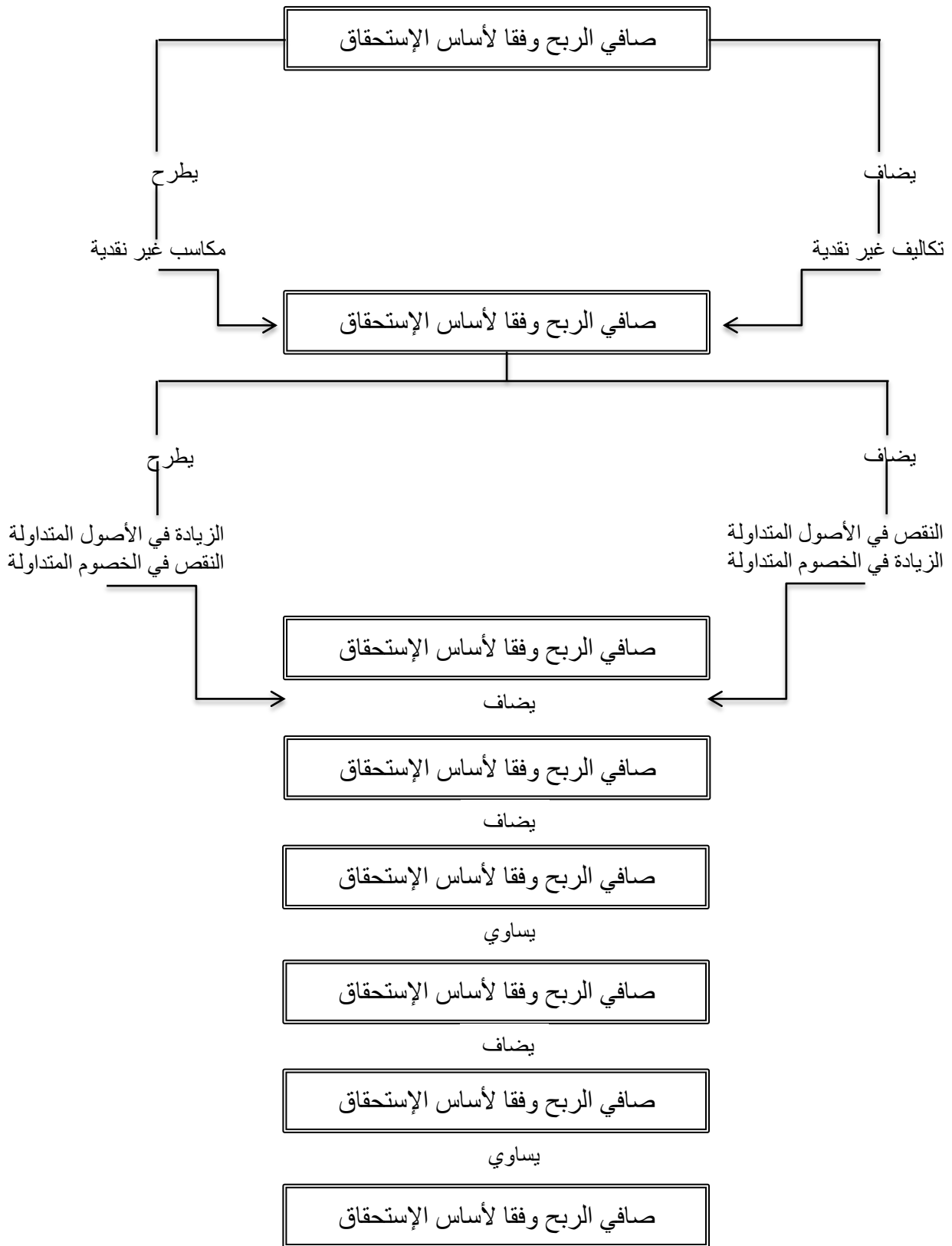
تقوم هذه الطريقة على تحويل صافي الربح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، و يعود السبب إلى تعديل صافي الدخل إلى استخدام المؤسسات أساس الاستحقاق في المحاسبة والذي يتطلب تسجيل الإيرادات عند اكتسابها وتسجيل المصروفات عند تحملها، وقد تتضمن الإيرادات المكتسبة مبيعات آجلة لم تحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها المؤسسة قد تتضمن مصروفات لم تسدد بعد، و على ذلك، فإنه في ظل أساس الاستحقاق في المحاسبة، فإن صافي الدخل لن يشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.¹

وللوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة نقوم بتعديل صافي الدخل، ذلك بإضافة التكاليف غير النقدية إلى صافي الدخل كالإهلاكات، و طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.² وفيما يلي شكل يوضح قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة.

¹ - دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المرجع السابق، ص 1232.

² - المرجع نفسه، ص 1233.

الشكل رقم (07): قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة غير المباشرة



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، تسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2006 ، ص 149 .

المبحث الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي .

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية ، فمن خلال الدراسة التي قام بها (lielke and giomine) سنة 1988م تبين أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل¹.

المطلب الأول : مقاييس جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة. إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

• نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

• النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

¹ - منير شاکر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص - ص 163-166.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

- نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

المطلب الثاني : مقاييس جودة السيولة

كما سبق وأن ذكرنا بأن السيولة توفر جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، و بما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل. إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي:

- نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

و تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية، و ما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون المستحقة الأداء

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

- نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، والعكس صحيح.

المطلب الثالث : مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، و مقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب ما يلي:

1. نسبة التوزيعات النقدية

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، و مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

2. نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات} = \frac{\text{متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

3. نسبة الاتفاق الرأسمالي

تعبّر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- نسبة الاتفاق الرأسمالي = الاتفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذلك زيادة الاستثمارات المالية، و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

إن استخدام النسب السابقة الذكر في تحليل قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة في المؤسسة سيمكن بلا شك من تقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر موضوعية.

خاتمة الفصل الثالث

يعد التحليل المالي المتحرك من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة، و من بين الأدوات المستعملة في التحليل المالي الديناميكي جدول التمويل و الذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة، ومجالات استعمال الأموال فيها، كما يعطي هذا الجدول صورة واضحة عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية، و بهذه الصورة فهو يساعد الجهات التمويلية الخارجية على دراسة جدوى استثمار أموالهم داخل المؤسسة، و على الرغم من أهمية هذا الجدول في تبيان حركة الأموال داخل المؤسسة إلا أنه لا يبين المستوى الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة.

من هنا جاءت قائمة التدفقات النقدية لتبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، و بالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة و التي لها دور فعال في تقييم أداء المؤسسة.



الفصل الرابع:
دراسة حالة مؤسسة حبيب النجاح

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصول الثلاثة الأولى إلى الأسس النظرية للتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداماً في تقييم أداء المؤسسة، والتعرف على حقيقة الوضع المالي لها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة حليب النجاح بمدينة مغنية باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي وتجاري محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة، وذلك باستخدام المؤشرات المالية السابقة الذكر.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المبحث التركيز على كيفية اختيار عينة الدراسة وتبيان الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية التي قمنا بها.

المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج قمنا بالدراسة الميدانية، وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية، وهي مؤسسة حليب النجاح.

المطلب الثاني : منهج الدراسة التطبيقية

الفرع الأول: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة، وقصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكالتنا وبغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا باستخدام منهج دراسة الحالة لجمع المعلومات وتحديد النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني : الدراسة التطبيقية

لقد تم اختيار دراسة الحالة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة حليب النجاح بمغنية، باعتبارها إحدى المؤسسات الاقتصادية و الإنتاجية.

المطلب الثالث : الأدوات المستعملة في جمع المعلومات

بعد اختيارنا لدراسة الحالة اعتمدنا في جمع المعلومات على المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، وهذا للحصول على معلومات بشكل دقيق، حيث ساعدنا أسلوب المقابلة على أخذ صورة واضحة على طريقة سير عمل المؤسسة.

لقد كانت المقابلة الشخصية أفضل خطوة وأداة ساعدتنا لإتمام هذه الدراسة، حيث تحصلنا من خلالها على المعلومات التي ساعدتنا للوصول إلى فهم أوضح لإشكالية البحث والحصول على إجابات لاستفساراتنا.

المبحث الثاني: عموميات حول مؤسسة حليب النجاح

من أهم المؤسسات العاملة في القطاع الإنتاجي لما لها من خبرة طويلة في مجال إنتاج الحليب و مشتقاته، وفي هذا المبحث سوف نعرض تقديم عام حول المؤسسة بصفة عامة ، ونقوم بدراسة نشاطها من خلال هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة و تعريف المؤسسة

هي مؤسسة اقتصادية خاصة ، قانونا هي شركة ذات مسؤولية محدودة و التي يقع مقرها بمدينة مغنية ولاية تلمسان.

أنشأت المؤسسة في سبتمبر سنة 2002 وكانت أول تجربة لها في 16 أكتوبر سنة 2002 و أول بداية لمداولة إنتاجها في 30 أكتوبر سنة 2002 و المتمثلة في إنتاج الحليب و مشتقاته .

ونظرا لتنوع وتعدد نشاطات المؤسسة أوجبت عليها خلق خمس مراكز قريبة لجمع الحليب و المتمثلة في :

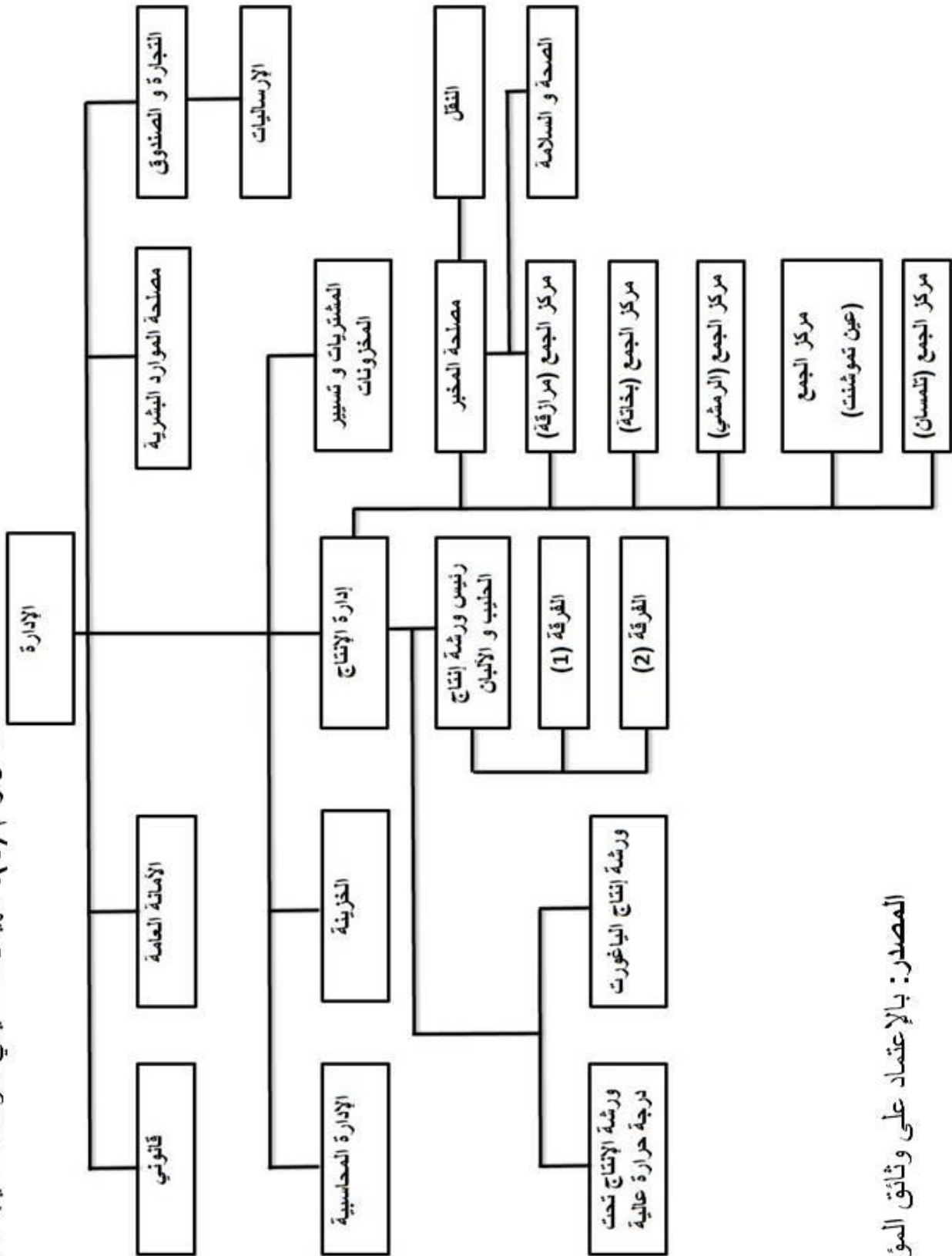
- مركز بالمرازقة بسعة 1500 لتر
- مركز بالبخاتة بسعة 1300 لتر
- مركز بعين تموشنت بسعة 12000 لتر
- مركز بالرمشي بسعة 9600 لتر
- مركز بتلمسان بسعة 9600 لتر

بالإضافة إلى شاحنتين لجمع الحليب بسعة 3300 لتر و 1000 لتر

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و مواصفات كل محطة عمل للمؤسسة

1. الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب النجاح

المشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب النجاح



المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة

2. مواصفات محطة العمل**❖ مواصفات محطة العمل رقم: 01**

المهمة: إنتاج

الوظيفة: مدير الإنتاج

الميزة الشخصية: مهندس في الصناعات الغذائية

خصوصيات المهمة :

1. المسؤولية عن نوعية المنتجات.
2. احترام المعايير والامتثال للوائح التنظيمية.
3. احترام خطة الإنتاج.
4. مراقبة عمليات الإنتاج.
5. تصحيح خطط الإنتاج عند اللزوم.
6. صياغة تقرير الإنتاج اليومي.
7. الإشراف على عمليات الصرف .
8. الإشراف على تلقي المشتريات المادية والتقنية والاستثمارات.
9. القيام بجرد منتجات الحليب ومشتقاته وباقي المنتجات الكيميائية ووضعها في المخازن.
10. وضع مقاربة للنتائج مع إدارة الأرصدة.
11. دراسة طلبات الشراء.

❖ مواصفات محطة العمل رقم: 02

المهمة: إنتاج

المصلحة: المخبر

الوظيفة: رئيس المخبر (2)

الميزة الشخصية: مهندس مراقبة الجودة

خصوصيات المهمة :

1. تحليل المواد الكيميائية والبكتريولوجي للحليب الخام
 2. تحليل المواد الكيميائية والبكتريولوجي للمنتجات التامة الصنع
 3. إصدار كشوفات تحليل الحليب للموردين
 4. تحويل كشوفات التحاليل إلى مسؤول الإنتاج والإدارة.
 5. ربط العلاقات مع المخابر الخارجية
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم: 03

المهمة: إنتاج

المصلحة: المخبر

الوظيفة: عامل الاستقبال من الحليب

الميزة الشخصية: البكالوريا + خبرة في المعلوماتية

خصوصيات المهمة :

1. استلام الحليب الخام
 2. تسليم الإيصالات للموردين (الفلاح)
 3. إدخال بيانات استلام الحليب على الكمبيوتر
 4. إنشاء تقرير النشاط اليومي
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم: 04

المهمة: الإدارة

المصلحة: المحاسبة

الوظيفة: رئيس محاسب

الميزة الشخصية: تكوين عالي في المالية والمحاسبة

خصوصيات المهمة :

1. الحرص على التقيد بالإجراءات القانونية والتنظيمية
 2. الإشراف على حسابات الشركة
 3. مراجعة و مراقبة الفواتير والمستندات المحاسبية
 4. حيازة الملفات الإدارية للعمال و الموظفين.
 5. إعداد رواتب العمال و الموظفين
 6. إعداد التصاريح الضريبية و الاجتماعية
 7. إعداد الجداول والكشوفات المالية
 8. تحرير الصكوك و أوامر الدفع.
 9. إبلاغ مدير المؤسسة عند ملاحظة أي خلل
 10. انشاء التقرير السنوي.
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم: 05

المهمة: الإدارة

المصلحة: المحاسبة

الوظيفة: محاسب

الميزة الشخصية: التكوين العالي في المالية والمحاسبة

خصوصيات المهمة :

1. المراقبة و الاطلاع على فواتير المبيعات
2. المراقبة و الاطلاع على فواتير المشتريات

3. المراقبة و الاطلاع على جدول استلام الحليب الخام
 4. التأكد من احترام معايير المطابقة من طرف موردي الحليب
 5. مراقبة جداول صرف المنح
 6. إصدار أوامر الدفع للموردين (الفلاح)
 7. متابعة تأدية المنح
 8. متابعة القروض للمزارعين والموظفين
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم 06

المهمة: الإدارة

المصلحة: التجارية

الوظيفة: الفوترة

الميزة الشخصية: تكوين عالي في العلوم الاقتصادية

خصوصيات المهمة :

1. تقييد وصولات دخول المنتجات الجاهزة
2. إصدار فواتير و وصولات الاستلام للزبائن
3. متابعة تحصيل مستحقات الزبائن
4. متابعة مخزون المنتج المصنع
5. إنشاء تقرير النشاط اليومي

مواصفات محطة العمل رقم: 07

المهمة: الإدارة

المصلحة: التجارية

الوظيفة: أمين صندوق

الميزة الشخصية: تكوين في العلوم التجارية

خصوصيات المهمة :

1. مباشرة استلام مداخل المبيعات
 2. مباشرة تسوية النفقات
 3. دفع الإيرادات للبنك
 4. إنشاء التقرير اليومي
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم 08

المهمة: الإدارة

المصلحة: التجارية

الوظيفة: التصدير

الميزة الشخصية: تكوين تجاري

خصوصيات المهمة :

1. مراقبة مطابقة الفواتير ووصولات التسليم و الاستلام للطلبات الداخلية
2. تسليم الكميات وفقا للمستندات المقدمة
3. وضع ختم " تسليم أو استلام " على الوثائق
4. تسليم الوثائق الأصلية للزبون
5. الاحتفاظ بنسخ للوثائق المقدمة
6. التأكد من فئة الصناديق المسجلة و الغير مسجلة.

ملاحظات: يجب التقيد بروح الانضباط والتبصر.

❖ مواصفات محطة العمل رقم: 09

المهمة: الإدارة

المصلحة: إدارة المخزون

الوظيفة: مسير المخزون

الميزة الشخصية: تكوين في إدارة المخزونات + خبرة

خصوصيات المهمة :

1. تلقي طلبات الشراء

2. التحقق من المخزون الأدنى قبل أي عملية شراء

3. القيام باستلام المشتريات المادية والنوعية مع المشتري

4. مراقبة إدارة المخزونات من المواد واللوازم

● أغلفة للحليب

● أغلفة للبن

● وعاء

● خمائر

● حاويات الحليب

● ملصقات وتسميات

● مستحضرات لليا غورت

5. طبع الكشوفات الشهرية

● دفتر يومية المشتريات

● دفتر يومية الاستهلاك

● حصر إجمالي مشتريات الشهر حسب النوع

● حصر إجمالي الاستهلاك حسب النوع

● جدول حركات المخزونات (الداخلية و الخارجة)

6. نقل الكشوفات المحاسبية والملفات الإعلامية الخاصة بالشهر

7. إرسال إلى المحاسبية وصولات الخروج

❖ مواصفات محطة العمل رقم: 10

المهمة: الإدارة

المصلحة: إدارة الحليب والأمانة العامة

الوظيفة: أمين الإدارة

الميزة الشخصية: تكوين عالي -الفرنسية-العربية-

خصوصيات المهمة :

1. الإشراف على الأمانة العامة للشركة
 2. استلام ومعالجة البريد
 3. الإشراف على وثائق الفلاح
 4. الإشراف على ملفات باقي الأطراف
 5. فحص البيانات الخاصة باستقبال حليب من المخبر
 6. وضع بيانات شهرية لتسوية الفلاح
 7. الاحتفاظ بالملفات
 8. الإشراف على قوائم المستفيدين من منح الحليب لتسويتها
 9. تحرير الأوامر بالمهمات
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم: 11

المهمة: الإدارة

المصلحة: الشؤون المالية والموارد البشرية

الوظيفة: الشؤون المالية والموارد البشرية

الميزة الشخصية: ليسانس في العلوم الاقتصادية -المالية-التسيير

خصوصيات المهمة :• **قسم الشؤون المالية**

1. استلام، مراقبة، التحقق، الفواتير من الموردين
2. استلام ومراقبة والتحقق، الفواتير من العملاء
3. الإشراف على دفاتر الشيكات للشركة
4. طبع أوامر الدفع بواسطة الشيكات، لموردي الحليب.
5. طبع أوامر الدفع بواسطة الشيكات الخاصة بالمنح
6. تحرير وثائق التسوية: الشيكات والتحويلات
7. إصدار و استخراج البريد من المصارف
8. جمع إشعار خصم البنك مع أوامر التحويل الصادرة، وإجراء تحويلات ومتابعة التحويلات الجارية.
9. التكفل بشكاوي المربين الذين لم يتحصلوا على مستحقاتهم المالية
10. إحضار الكشوفات المصرفية
11. القيام بالمقاربات المحاسبية مع البنوك
12. وضع التقرير الشهري لخزينة المؤسسة
13. التكفل بشكاوي الموردين
14. إعداد سجلات الواردات
15. وضع الصيغة النهائية لأوامر الدفع مع السجلات المصرفية
16. إحالة الوثائق المحاسبية للمحاسبة: سجلات المشتريات، سجلات الواردات، سجلات المبيعات، إيرادات المداخيل والنفقات، ونقل الملفات، والبيانات المصرفية، التسويات المصرفية، سجل الأجور وسجل الساعات الإضافية.

❖ مواصفات محطة العمل رقم: 12

المهمة: الإدارة

المصلحة: الشؤون المالية والموارد البشرية

الوظيفة: الشؤون المالية والموارد البشرية

الميزة الشخصية: ليسانس في العلوم الاقتصادية - المالية - التسيير

خصوصيات المهمة :

● قسم الموارد البشرية

1. تسيير ملفات الأفراد
 2. إنجاز الإشعار بالتوظيف
 3. إنجاز مختلف وثائق الانتساب للضمان الاجتماعي
 4. تحرير قرارات الأعدار ، التوقيف أو العزل عن العمل، إلخ...
 5. استقبال ومعالجة كل الوثائق المرتبطة بالأجور و العلاوات و المنح و كذلك الخصم ، إلخ...
 6. تحديد كيفية تقييم المردودية
 7. تسيير القروض الخاصة بالأفراد
 8. إنجاز تصاريح التأمين لدى صندوق الضمان الاجتماعي
 9. الإشراف على سجل الرواتب
 10. التكفل بالسجلات القانونية
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم: 13

المهمة: الإدارة

المصلحة: المحاسبة

الوظيفة: المحاسبة الخدمات

الميزة الشخصية: ليسانس في العلوم المالية أو الشهادة المهنية من رتبة عالية

خصوصيات المهمة :

1. استلام السجلات والوثائق المحاسبية من المصالح المالية
 2. القيام بالمراقبة و التدقيق الضروريين للوثائق والبيانات الواردة من المصالح: المالية، والموارد البشرية، وإدارة المخزون، إنتاج، الإدارة ، إلخ.
 3. توزيع البيانات المحاسبية
 4. إنشاء البيانات المالية الشهرية والسنوية
 5. إنجاز ملخص الحسابات و النتائج
 6. تحليل الحسابات
 7. إنجاز المقاربة المحاسبية ب:
 - المصلحة التجارية
 - إدارة المخزون
 - المخزن
 8. إعداد تقارير للجمعية العامة للمساهمين
 9. التنسيق مع باقي الأطراف فيما يتعلق بنشاط المؤسسة.
 10. العلاقات مع مجلس محافظ الحسابات.
 11. الإشراف على عملية صنع القرار في قوائم الجرد في نهاية السنة
- ❖ مواصفات محطة العمل رقم: 14

المهمة: الإدارة

المصلحة: المشتريات

الوظيفة: الشراء وتسيير المخزون

الميزة الشخصية: البكالوريا + خبرة في مجال المشتريات

خصوصيات المهمة :

1. تحرير سندات الطلب حسب رغبات أمين المخزونات

2. يقوم بعمليات الشراء
3. تسليم الصكوك أو السيولة النقدية للممون في حال الدفع الفوري
4. تحرير أوامر الدفع للمشتريات
5. استقبال المشتريات المادية والنوعية مع أمين المخزونات
6. إرسال فواتير وملفات الشراء إلى المحاسبة
7. الإشراف على ملفات الاستثمار في الموارد العامة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة و إمكانياتها

1) أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

أ. الأهداف الاقتصادية

- تحقيق التكامل الاقتصادي
- دعم الاقتصاد الوطني و التقليل من التبعية الخارجية
- تزويد السوق الوطنية بما تحتاجه من منتجات الحليب و مشتقاته
- عقلنة الإنتاج و هذا عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للإنتاج و التوزيع، إضافة إلى ذلك مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط و البرامج.

ب. الأهداف الاجتماعية

- توفير مناصب الشغل و المساهمة في القضاء على البطالة
- تحسين الوضع الاجتماعي للعمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة لتلبية الرغبات التي تزداد باستمرار بظهور منتجات جديدة، وكذا تغيير أوضاعهم و تحسينها، هذا يؤدي إلى تحسين و عقلنة الاستهلاك و الذي لا يكون إلا عن طريق توفير الإمكانيات المالية و المادية للعامل

- الدعوة إلى تنظيم و تماسك العمال :تسود داخل المؤسسة علاقات اجتماعية بين العمال الذين قد تختلف مستوياتهم المهنية و العلمية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة و تحقيق أهدافها.

ج. الأهداف التجارية

- تحقيق الربح :إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أو حد أقصى من الربح، يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، و بالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات المنافسة
- العمل على إنتاج نوعية جيدة لمنافسة المنتجات الأخرى
- كسب مكانة رائدة في السوق المحلية و محاولة التوسع أكثر للأسواق الخارجية
- التقليل من التبعية الأجنبية.

(2) إمكانيات المؤسسة:

تتميز مؤسسة حليب النجاح بمجموعة من الإمكانيات المتاحة، سواء كانت بشرية أو إنتاجية .

أولاً: الإمكانيات البشرية:

تتوفر المؤسسة على طاقة بشرية هائلة حيث يلاحظ استقرار لعدد العمال نظراً لعدم تطور نشاط المؤسسة، إذ لجأت إلى تجميد التوظيف و المحافظة على العمال الدائمين مع اللجوء في حالة الضرورة إلى التوظيف المؤقت، و الجدول التالي يوضح تعداد العمال حسب مصالح

المؤسسة لسنة 2014

الجدول رقم (14) : جدول تعداد و تقسيم العمال

التعداد	الهياكل
1	الإدارة
1	مستشار قانوني
2	الأمانة العامة
1	الموارد البشرية
30	الإنتاج
8	مركز جمع الحليب
3	النقل
2	المحاسبة
1	العاملين
2	المشتريات
7	التجارة
7	المخبر
7	الأمن و الصحة
72	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: الإمكانيات الإنتاجية:

تنتج المؤسسة أكثر من منتج بحيث تتمثل منتجاتها في :

- حليب مبستر
- اللبن مبستر
- الزبدة مبسترة
- القشدة الطازجة المبسترة

- الحليب المعقم (تحت درجة حرارة عالية جدا)
- الزبدة
- الياغورت

المبحث الثالث : تحليل و معالجة ميزانية المؤسسة

المطلب الأول : عرض الميزانيات المالية المختصرة:

الميزانية المالية هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة ترتب فيها عناصر أصول وخصوم وفقا لمبدأ السيولة و الاستحقاق في المدى القصير و تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية

1. الميزانية المالية المختصرة

أ. الأصول

الجدول رقم (15) : السنوات 2012-2013-2014 الوحدة مليون دج

2014		2013		2012		السنوات / الأصول
النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	
40,61%	11207,73	41,49%	9934,21	46,58%	10294,2	الأصول الغير جارية
59,39%	16391,94	58,51%	14010,98	53,42%	11807,25	الأصول الجارية
5,77%	1593,61	6,34%	1516,98	6,41%	1417,13	قيم الإستغلال
28,87%	7968,16	32,55%	7793,13	20,89%	4616,3	قيم قابلة للتحقيق
24,75%	6830,17	19,63%	4700,87	26,12%	5773,82	قيم جاهزة
100%	27599,67	100%	23945,19	100%	22101,45	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق المقدمة

ب. الخصوم

الجدول رقم (16) : السنوات 2012-2013-2014 الوحدة مليون دج

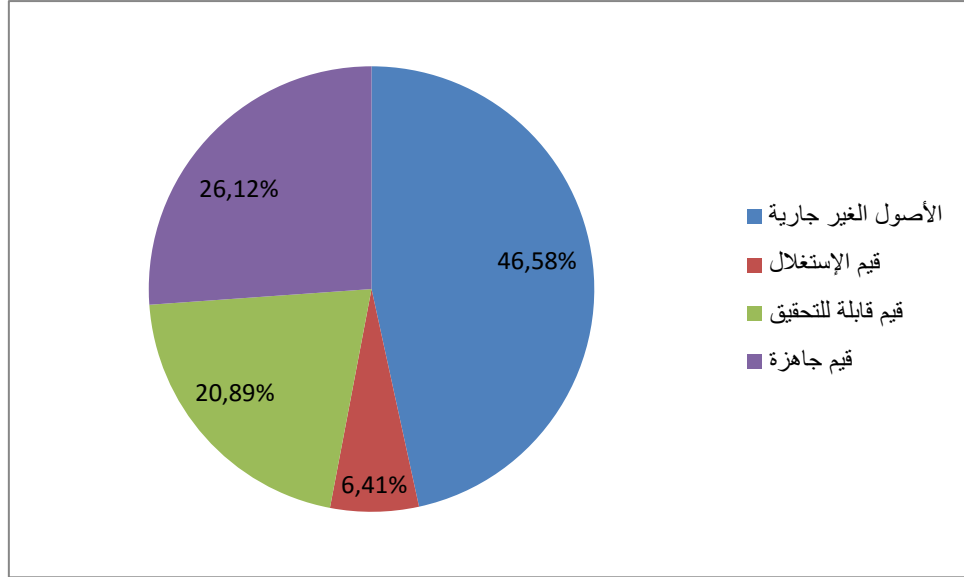
2014		2013		2012		السنوات / الأصول
النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	
84,44%	23304,38	86,50%	20713,52	89,26%	19726,83	الأموال الدائمة
77,27%	21327,02	79,42%	19016,58	82,28%	18185,82	الأموال الخاصة
7,16%	1977,35	7,09%	1696,93	6,97%	1541	الديون طويلة الأجل
15,56%	4295,29	13,50%	3231,67	10,74%	2374,63	الديون القصيرة الأجل
100%	27599,66	100%	23945,18	100%	22101,45	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق المقدمة

2. التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة

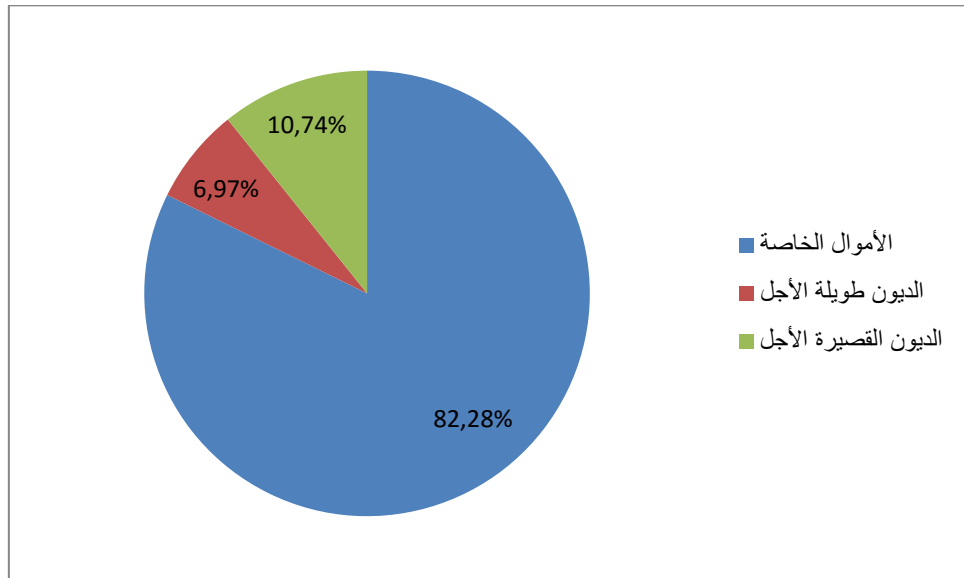
❖ سنة 2012

الشكل رقم (9) : الأصول



المصدر: من إعداد الطالب

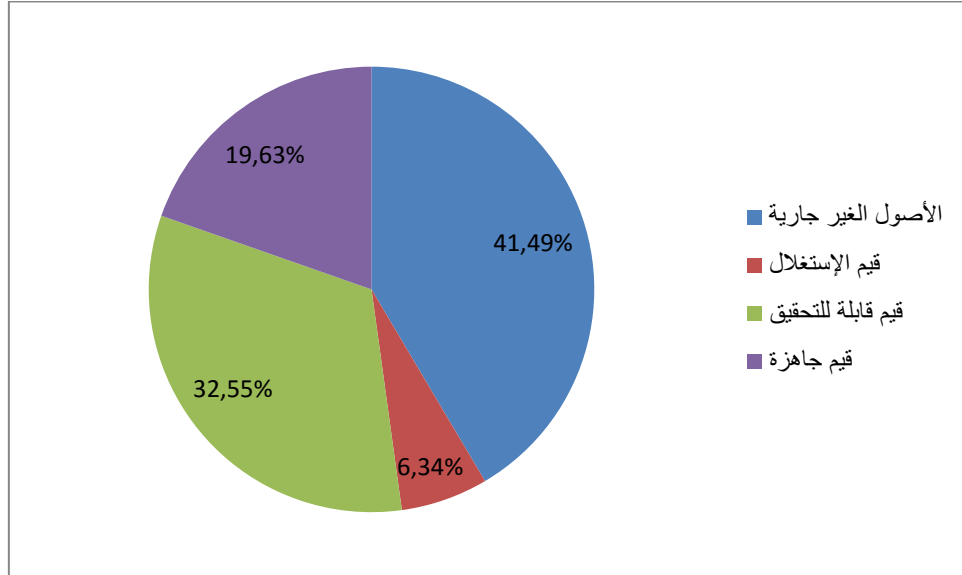
الشكل رقم (10) : الخصوم



المصدر: من إعداد الطالب

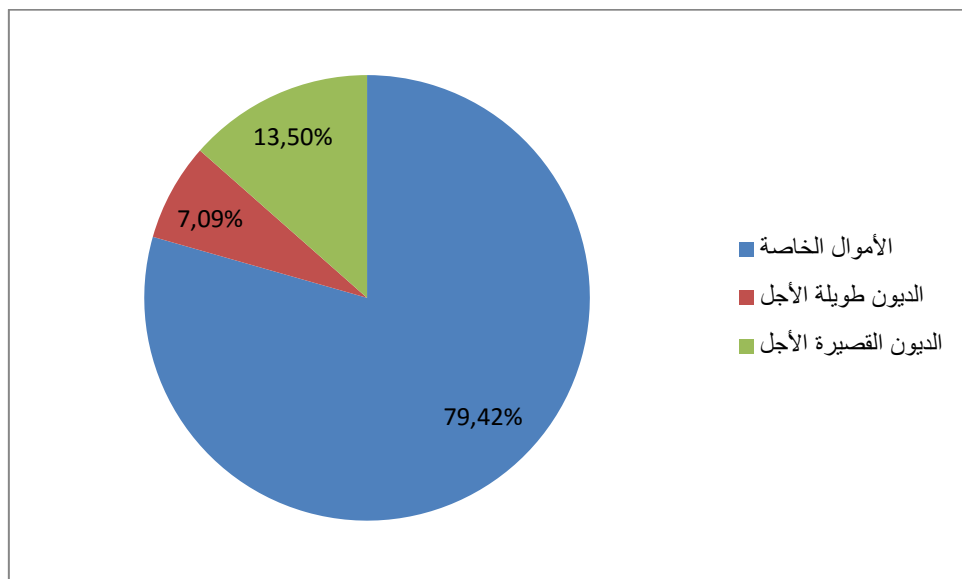
❖ سنة 2013

الشكل رقم (11) : الأصول



المصدر : من إعداد الطالب

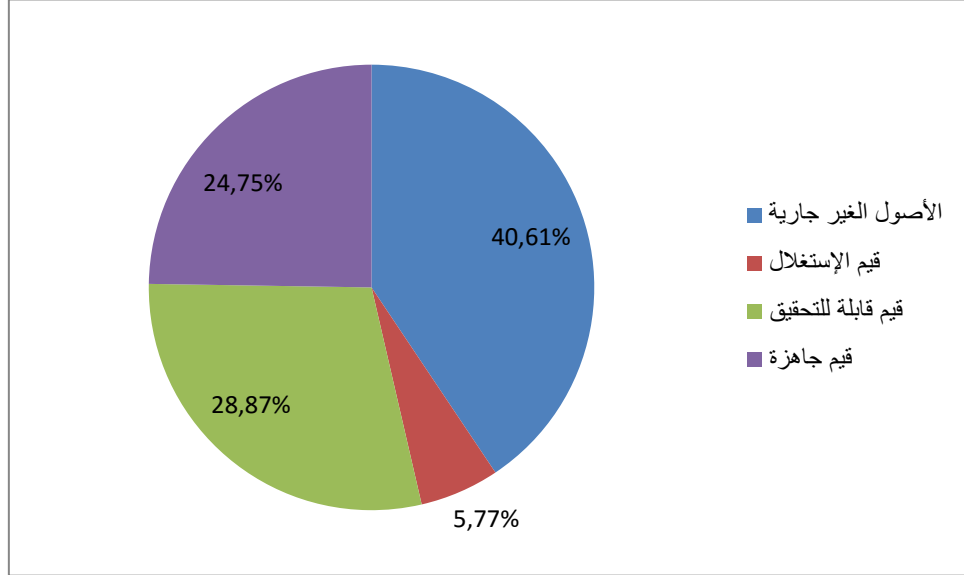
الشكل رقم (12) : الخصوم



المصدر : من إعداد الطالب

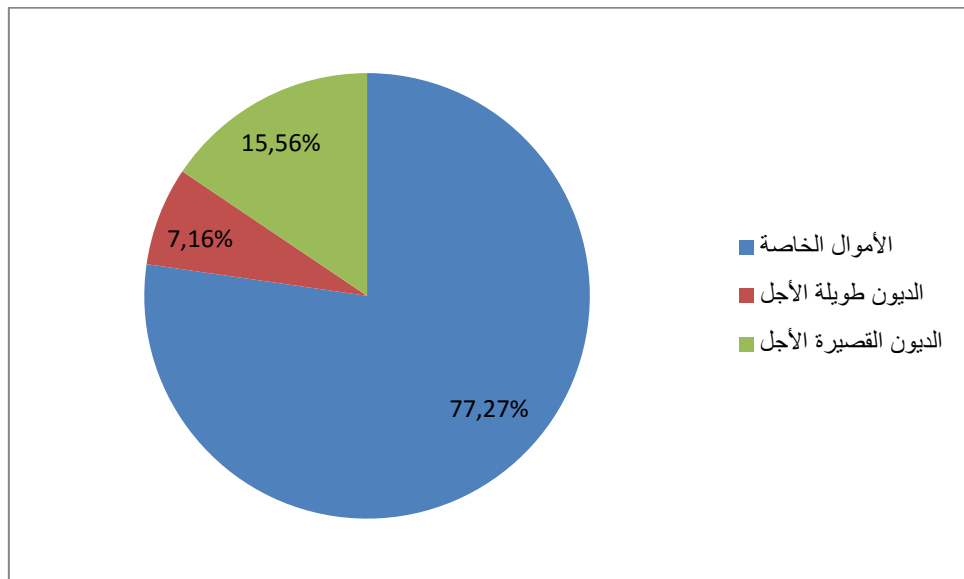
❖ سنة 2014

الشكل رقم (13) : الأصول



المصدر : من إعداد الطالب

الشكل رقم (14) : الخصوم



المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي.**1) حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة:****أ. رأس المال العامل**

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة، و كما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل و هي:

- **رأس المال العامل الدائم:**

و هو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

- **رأس المال العامل الخاص:**

يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

- **رأس المال العامل الإجمالي:**

يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة ، وهي مجموع الأصول الأقل من سنة و هي تتمثل في الأصول المتداولة.

- **رأس المال العامل الأجنبي:**

و هو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون و سوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (17) : أنواع رأس المال العامل لسنة 2012-2013-2014

البيان / السنوات	2012	2013	2014
الأموال الدائمة	19726834358,64	20713520683,35	23304380104,88
الأصول الثابتة	10294206635,27	9934214557,80	11207732080,71
رأس المال العامل الدائم	9432627723,37	10779306125,55	12096648024,17
الأموال الخاصة	18185824479,72	19016587502,11	21327027875,55
الأصول الثابتة	10294206635,27	9934214557,80	11207732080,71
رأس المال العامل الخاص	7891617844,45	9082372944,31	10119295794,84
الأصول المتداولة	11807258923,13	14010984611,77	16391947655,99
رأس المال العامل الإجمالي	11807258923,13	14010984611,77	16391947655,99
الديون طويلة الأجل	1541009878,92	1696933181,24	1977352229,33
الديون قصيرة الأجل	2374631199,75	3231678486,21	4295299631,82
رأس المال العامل الأجنبي	3915641078,67	4928611667,45	6272651861,15

المصدر :تم إعداد الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

➤ بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في السنتين الأخيرتين محل الدراسة وموجب خلال الفترة المدروسة و أن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة و هو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، و هو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

➤ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية و هو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

➤ رأس المال العامل الإجمالي:

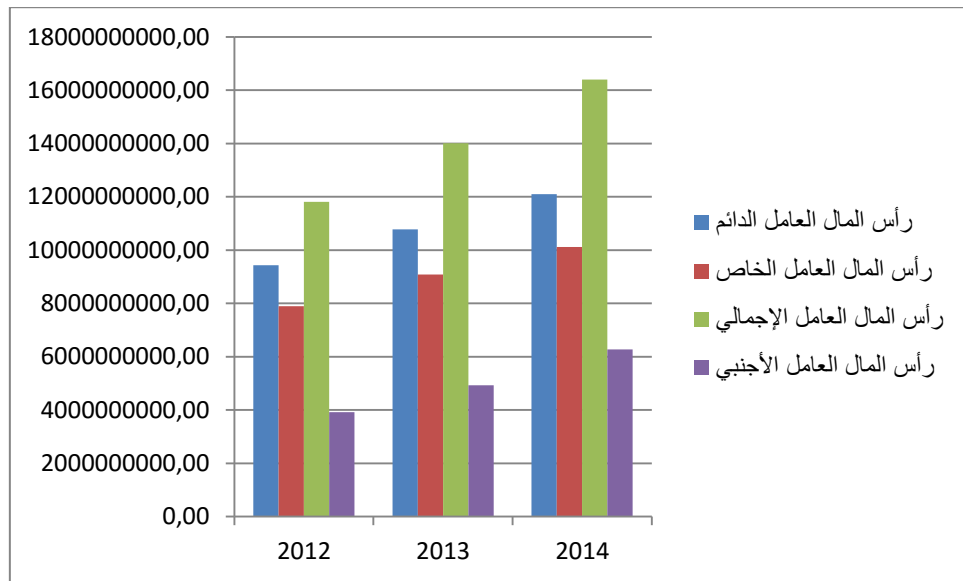
إن القيمة المعتمدة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

➤ رأس المال العامل الأجنبي:

إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

وسوف يتم توضيح مختلف رؤوس أموال العاملة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

ب. احتياجات رأس المال العامل

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا و مديونها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر

عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة و هو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل).

الجدول رقم (18) : حساب احتياجات رأس المال العامل

2014	2013	2012	البيان / السنوات
9561777566,20	9310110230,70	6033433841,60	الأصول المتداولة - القيم الجاهزة
4295299631,82	3231678486,21	2374631199,75	الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية
5266477934,38	6078431744,49	3658802641,85	BFR

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية و جداول الديون

للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، حيث يقدر هذا الاحتياج في سنة 2012 ب 3 658 802 641,85 ثم ارتفع سنة 2013 إلى 6 078 431 744,49 ثم انخفض سنة 2014 ب 811 953 810,11 و هذا راجع إلى الانخفاض في كل من احتياجات التمويل و موارد التمويل و هذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المحزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

الخزينة TR :

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و

يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19) : الخزينة الصافية للمؤسسة

2014	2013	2012	البيان / السنوات
12096648024,17	10779306125,55	9432627723,37	FR
5266477934,38	6078431744,49	3658802641,85	BFR
6830170089,79	4700874381,06	5773825081,52	TR

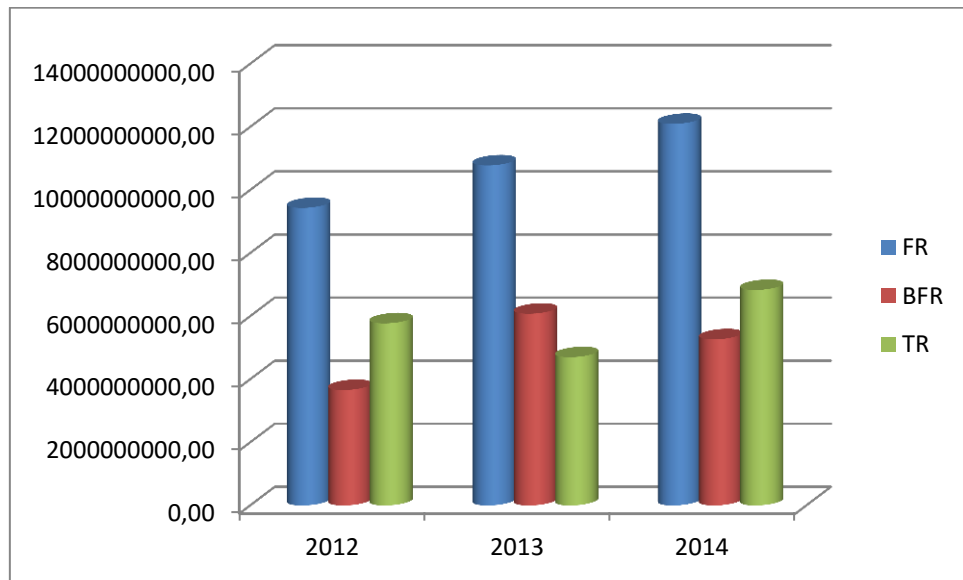
المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ أن الخزينة خلال كل سنوات الدراسة موجهة وهي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث نلاحظ انخفاض قيمة الخزينة في سنة 2013 بنسبة % 11,60 ، وذلك راجع إلى انخفاض في قيمة القيم الجاهزة خلال تلك السنة بنفس النسبة، و لكن خلال سنة 2014 نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة حيث ارتفعت بحوالي 31.17 % و يعود السبب أيضا في هذا الارتفاع إلى زيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

والشكل الموالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة:

الشكل رقم (16) : التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل وخزينة المؤسسة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية

المطلب الثالث: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية

➤ حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة ، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20) :حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب / السنوات	العلاقة	2012	2013	2014
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	4,97	4,34	3,82
السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل	4,38	3,87	3,45
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	2,43	1,45	1,59

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية.

• تحليل نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت ما بين 3 إلى 4 مرات خلال السنوات الثلاثة (من 2012 إلى 2014) ، هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة.

وهذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة (أكثر من 3 مرات خلال السنوات محل الدراسة) يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل الوصول إلى النسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

• تحليل نسبة السيولة السريعة:

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 4.38 و 3.87 و 3.45 وهي نسبة مرتفعة، و يعود الارتفاع في قيمة هذه النسبة خلال فترة 2012 إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينوها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

• تحليل نسبة السيولة الجاهزة:

كما سبق الإشارة فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينوها ، وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6. من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة لسنوات الثلاث تقدر ما بين 2.43 و 1.45 و 1.59 وهي نسب مرتفعة جدا وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

➤ نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسب / السنة	العلاقة	2012	2013	2014
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0,41	0,49	0,65
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0,87	1,06	1,41
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	0,76	0,92	1,23

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للمؤسسة.

• تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0.41 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2012 يولد 0.41 دينار وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها و أن المؤسسة تعمل بمستوى لباأس به من طاقتها الإنتاجية. وهذا ما يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال أما بالنسبة لسنة 2013 فيقدر المعدل بحوالي 0.49 و في سنة 2014 ارتفعت هذه النسبة إلى 0.65 و هذا يدل على ارتفاع أداء المؤسسة خلال سنة 2013 و 2014

• تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2012 يقدر هذا المعدل ب 0,87 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,87 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما ارتفاع هذه الكفاءة خلال سنة 2013 ب 0.19 و أيضا سنة 2014 ب 0.54 وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد ارتفع.

• تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0,76 و 0,88 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

➤ نسب التمويل:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم (22): حساب نسب التمويل للمؤسسة

النسب / السيولة	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة الإقتراض (قابلية التسديد)	مجموع الديون / مجموع الأصول	18,00%	21,00%	23,00%
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1,92	2,09	2,08
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1,77	1,91	1,90

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من طرف الطالب.

● نسبة الإقتراض:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، و تقدر هذه النسبة ب 18 % في سنة 2012، أن ديون تمثل 18 % من مجموع الأصول ثم ارتفعت سنة 2013 إلى 21 % و سنة 2014 إلى 23 % إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

● نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة و اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة. و هذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن النسبة تفوق 1

● نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، و بما أن هذه النسبة تفوق 1 فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة ممول عن طريق الأموال الخاصة، و هذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة، و هذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة.

✚ تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشرا ايجابيا للوضعية المالية للمؤسسة.

➤ نسب المردودية:

يوضح الجدول الموالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة.

الجدول رقم (23) : حساب نسب المردودية للمؤسسة

2014	2013	2012	العلاقة	النسب / السيولة
0,26	0,11	0,14	صافي الربح / إجمالي الاستثمارات	نسبة الإقتراض (قابلية التسديد)
16,00%	8,54%	13,35%	الربح الإجمالي / رقم الأعمال	نسبة التمويل الدائم

المصدر: تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على الميزانيات المالية و جداول حسابات

النتائج للمؤسسة.

يتضح من خلال نسب المردودية المحسوبة في الجدول أعلاه أن هناك انخفاض في هذه النسب خلال سنة 2013 حيث تقدر نسبة مردودية النشاط ب % 8,54 وهذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يعطي ربح يقدر ب 0.085 دج و في سنة 2014 ارتفعت النسبة إلى 16 % هي نسبة ايجابية مقارنة بسنة 2013 التي تقدر ب 0,085 دج لكل دينار من رقم الأعمال و هذا ما يعني تحسن في مستوى الأداء العام للمؤسسة خاصة خلال سنة 2014. إن ارتفاع هذه النسبة خلال السنة الأخيرة يعد دليل قاطع على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة.

➤ معدل المردودية المالية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة

يوضح الجدول الموالي المردودية المالية و الاقتصادية للمؤسسة

الجدول رقم (24) : حساب المردودية المالية و الاقتصادية

2014	2013	2012	البيان / السنوات
2310440373,44	930763022,39	1196255755,36	النتيجة الصافية
21327027875,55	19016587502,11	18185824479,72	الأموال الخاصة
0,11	0,05	0,07	المردودية المالية
27599679736,70	23945199169,57	22101465558,40	مجموع الأصول
0,08	0,04	0,05	المردودية الاقتصادية

المصدر: تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على الميزانيات المالية و جداول حسابات

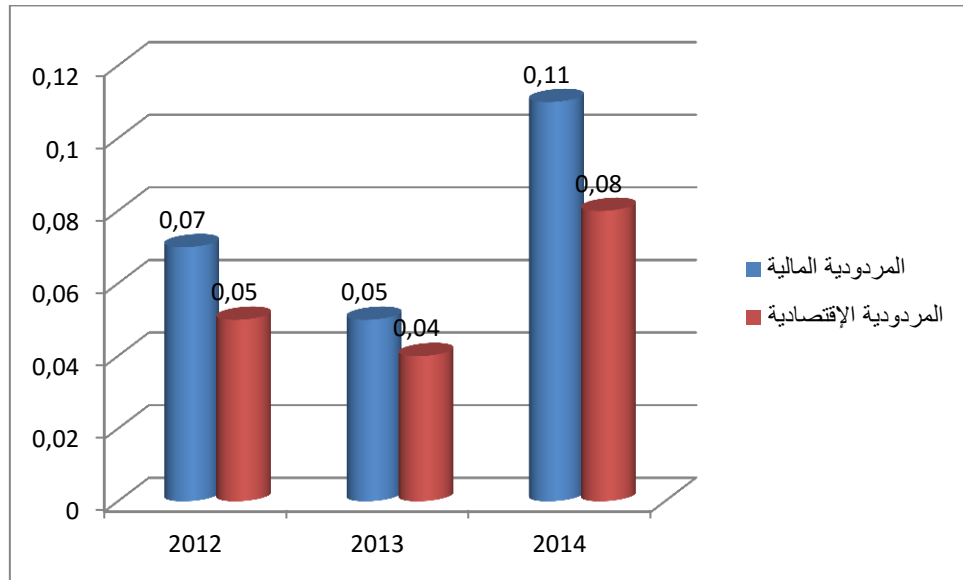
النتائج للمؤسسة.

من خلال الجدول نرى انخفاض في المردودية المالية سنة 2013 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة، وفي سنة 2014 ارتفعت نتيجة الارتفاع في النتيجة الصافية و عموما نلاحظ أن المردودية المالية ضعيفة في المؤسسة ، حيث أنها لم تتجاوز نسبة 0.11 أي كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0,11 دينار من النتيجة الصافية، لتصل

في سنة 2013 أسوأ قيمة لها وهي 0,04 ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

كذلك نلاحظ أن هناك انخفاض في المردودية الاقتصادية سنة 2013 حيث أنها لم تتجاوز نسبة 0.04 أي كل 1 دينار تستثمره يولد 0.04 دينار من النتيجة الصافية، ليرتفع هذا المعدل في سنة 2014 إلى أعلى قيمة له عرفت المؤسسة خلال سنوات الدراسة وهو 0.08 ، ومنه فإن المردودية الاقتصادية ضعيفة في المؤسسة، وهذا راجع للارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققها، ويمكن أن نمثل ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (17) : التمثيل البياني لمعدلات المردودية للمؤسسة.



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (24)

من خلال الشكل تتبين لنا العلاقة العكسية بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية حيث إذا ارتفعت المردودية الاقتصادية تنخفض المردودية المالية وبالعكس، ولكن سنة 2013 عرفت أكبر تدهور لمردودية المؤسسة الاقتصادية والمالية حيث انخفضت بشكل كبير.

المبحث الرابع : تحليل الاستغلال و جدول التمويل.

المطلب الأول : القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للإستغلال

Valeur ajoutée d'exploitation : القيمة المضافة 🏠

جدول رقم (25): تغير القيمة المضافة

2014	2013	2012	البيان
10304918969.19	7750407661.97	6130750953.50	القيمة المضافة
2554511307.22	1619656708.47	/	قيمة التغير

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على جدول حاسبات النتائج

✓ التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة ارتفعت خلال سنة 2013 بقيمة
1 619 656 708.47 و أيضا سنة 2014 بقيمة 2 554 511 307.22 هذا راجع إلى
ارتفاع الإنتاج المباع والإنتاج المخزن.

📊 الفائض الإجمالي للإستغلال : EBE

جدول رقم (26): تغير الفائض الإجمالي للإستغلال

2014	2013	2012	البيان
3576570354.15	2144467739.95	2418245593.85	EBE
1432102614.2	-27377853.9 -	/	قيمة التغير

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على جدول حاسبات النتائج

✓ التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة EBE انخفضت سنة 2013 بقيمة 27 377 853.9
نتيجة ارتفاع نفقات المستخدمين و في سنة 2014 ارتفع بقيمة 1 432 102 614.2 نتيجة
لارتفاع القيمة المضافة سنة 2014 .

المطلب الثاني: نتيجة الإستغلال و النتيجة المالية و الصافية

نتيجة الاستغلال

جدول رقم (27): تغير نتيجة الإستغلال

2014	2013	2012	البيان
2488466011.36	853341700.20	901884867.15	نتيجة الاستغلال
1635124311.1	-48543166.95	/	قيمة التغير

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على جدول حاسبات النتائج

✓ التعليق:

نلاحظ أنه في سنة 2013 انخفضت نتيجة الاستغلال بقيمة 48 543 166,95 دج وهذا

راجع إلى ارتفاع نفقات المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية ولكن القيمة

المضافة ارتفعت سنة 2014 بقيمة 1 823 812 971.53 دج وهذا راجع لارتفاع القيمة المضافة.

نتيجة المالية:

جدول رقم (28): تغير النتيجة المالية

2014	2013	2012	البيان
401152372.98	237020101.27	484023733.79	النتيجة المالية
164132271.71	-247003632.52	/	قيمة التغير

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على جدول حاسبات النتائج

✓ التعليق:

نلاحظ أنه في سنة 2012 وسنة 2013 انخفضت النتيجة الإجمالية بقيمة 247 003 632.52 دج وهذا راجع إلى انخفاض نتيجة الاستغلال ولكن ارتفعت سنة 2014 بقيمة 164 132 271.71 دج نتيجة ارتفاع نتيجة الاستغلال.

+ النتيجة الصافية:

جدول رقم (29): تغير النتيجة الصافية

البيان	2012	2013	2014
النتيجة الصافية	1196255755.36	930763022.39	2310440373.44
قيمة التغير	/	-265492732.97	1379677351.05

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على جدول حاسبات النتائج

✓ التعليق:

نلاحظ أنه خلال سنة 2013 انخفضت النتيجة الصافية بقيمة 265 492 732.97 دج وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الإجمالية وارتفاع في الضرائب على الأرباح إلا أنها ارتفعت النتيجة الصافية سنة 2014 وذلك راجع إلى ارتفاع النتيجة الإجمالية لتلك السنة.

المطلب الثالث: تحليل جدول التمويل

ومن خلال ما عرضناه سابقا يمكننا أن نعرض جدول التمويل الذي يبين لنا الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها الذي يمكن أن نلخصه في الجدول التالي:

جدول رقم (30): مفهوم الموارد والاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
ارتفاع عناصر الخصوم	ارتفاع عناصر الأصول
انخفاض عناصر الأصول	انخفاض عناصر الخصوم

يمكن تلخيص هذا الجدول كالتالي:

1) عرض جدول التمويل لسنتي (2012-2013)

جدول رقم (31): يبين التغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
155.93	زيادة الديون طويلة الأجل	00	حيازة الاستثمارات
		00	انخفاض في الأموال الخاصة
155.93	مجموع الموارد الدائمة	00	مجموع الاستخدامات الدائمة
		التغير في رأس المال العامل = 155.93	

المصدر : من إعداد الطالب

تغير في رأس المال العامل = مجموع الموارد الدائمة - مجموع الاستخدامات الدائمة

جدول رقم (32): يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
857.04	زيادة الديون قصيرة الأجل	99.85	زيادة قيمة الاستغلال
		3176.83	زيادة قيمة قابلة للتحقيق
857.04	مجموع الموارد الدائمة	3276.68	مجموع الاستخدامات الدائمة
		التغير في احتياجات رأس المال العامل = 2419.64	

المصدر : من إعداد الطالب

تغير في احتياجات رأس المال العامل = مجموع الاستخدامات - الموارد الدورية.

جدول رقم (33): يبين التغير في الخزينة

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
1072.95	انخفاض في القيم الجاهزة	00	السلفات المصرفية
1072.95	مجموع الموارد الدائمة	00	مجموع الاستخدامات الدائمة
	التغير في الخزينة = -1072.95		

المصدر : من إعداد الطالب

(2) عرض جدول التمويل لسنتي (2013-2014)

جدول رقم (34): يبين التغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
280.42	زيادة الديون طويلة الأجل	1273.52	حيازة الاستثمارات
		00	انخفاض في الأموال الخاصة
280.42	مجموع الموارد الدائمة	1273.52	مجموع الاستخدامات الدائمة
	التغير في رأس المال العامل = -993.1		

المصدر : من إعداد الطالب

تغير في رأس المال العامل = مجموع الموارد الدائمة - مجموع الاستخدامات الدائمة

جدول رقم (35): يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
1063.62	زيادة الديون قصيرة الأجل	76.63	زيادة قيمة الاستغلال
		175.03	زيادة قيمة قابلة للتحقيق
1063.62	مجموع الموارد الدائمة	251.66	مجموع الاستخدامات الدائمة
			التغير في احتياجات رأس المال العامل = -811.96

المصدر : من إعداد الطالب

تغير في احتياجات رأس المال العامل = مجموع الاستخدامات - الموارد الدورية.

جدول رقم (36): يبين التغير في الخزينة

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
00	انخفاض في القيم الجاهزة	2129.3	ارتفاع في القيم الجاهزة
00	مجموع الموارد الدائمة	2129.3	مجموع الاستخدامات الدائمة
			التغير في الخزينة = 2129.3

المصدر : من إعداد الطالب

التعليق:

1) تحليل جدول التمويل لسنتي (2012-2013)

- نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنتي 2012 و 2013 أن التغير في الموارد الدائمة أكبر من التغير في الاستخدامات الدائمة وهذا ما أثر على رأس المال العامل حيث كان تغيره موجب ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض كبير في حجم استثمارات الثابتة مقارنة بالزيادة الكبيرة التي عرفت الموارد الدائمة وهذا يعني المؤسسة تبنت سياسة انكماشية خلال سنة 2013.

- التغيير في احتياجات رأس المال العامل ومن خلال جدول التمويل يتضح لنا أن هناك تغيير ايجابي في احتياجات رأس المال العامل وذلك لكون التغيير في الموارد الدورية أقل من الاستخدامات الدورية والسبب في ذلك يعود انخفاض سرعة دوران المخزونات وبالتالي على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.
- التغيير في الخزينة نلاحظ أن التغيير الذي حدث على مستوى رأس المال العامل أقل من التغيير الذي طرأ على مستوى احتياجات رأس المال العامل وهو ما نتج عنه تغيير سلبي في خزينة المؤسسة.

(2) تحليل جدول التمويل لسنتي (2013-2014)

- التغيير في رأس المال العامل نلاحظ من خلال الجدول أن التغيير في الاستخدامات أكبر من التغيير في الموارد الدائمة وهذا ما نتج عنه تغيير سلبي في رأس المال العامل .
- التغيير في احتياجات رأس المال العامل نلاحظ من خلال الجدول أن تغيير الموارد الدورية أكبر من الاستخدامات، وهذا ما ينتج عنه تغيير السلبي في احتياجات رأس المال العامل وذلك راجع إلى انخفاض في سرعة دوران الموردين لذا يجب على المؤسسة محاولة الرفع في مدة دوران الموردين والتخفيض في مدة التحصيل هذا يرجع أن هناك موارد المالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.
- التغيير في الخزينة نلاحظ من خلال الجدول أن التغيير في رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا ما أدى إلى تغيير الإيجابي في الخزينة.

خاتمة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2012 إلى غاية 2014)، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في:

- هناك تحسن في أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب النشاط للمؤسسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لكل أصولها،
- انخفاض في كل من EBE و النتيجة المالية و النتيجة الصافية خلال سنة 2013 وهذا راجع بالأساس إلى سوء السياسة المتبعة في تلك السنة بحيث كان هناك انخفاض كبير في هذه المعدلات، وهذا راجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة و الارتفاع الكبير لقيمة أصولها مقارنة بنتيجة الاستغلال، وكذلك هو الحال لمعدلات الربحية فقد عرفت انخفاضا كبيرا في هذه السنة، كما بينت لنا معدلات السيولة بأن المؤسسة لها استقلالية مالية و أنها تعتمد على أموالها لتمويل استثماراتها بحيث لاحظنا انخفاض قيمة EBE و RE و RF و RN و هذا راجع إلى ارتفاع استهلاكات السنة المالية لسنة 2013
- تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون و في الأخير يمكن القول أن رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة ، إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

الْخَاتَمَةُ

الخاتمة عامة:

يعتبر التحليل المالي أمر ضروريا .والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ

القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتي تخص الجاني المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة ، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة و المجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد(اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة و تحليل الوضعية المالية ، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.
- يعتبر التحليل و تحليل المؤشرات المالية وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بها مؤسسة حليب النجاح بمغنية.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.
- لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، والتحكم في آلياته، وكذلك معرفة أساسيات القرار (الخطوات، الأساليب) مع التحلي بصفات متخذ القرار (الإقناع، الصبر، التحكم والثقة في النفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال دراستنا التي قمنا بها على مؤسسة حليب النجاح استخلصنا من خلال الدراسة بعض النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- نلاحظ أن قيم الاستغلال أكبر بكثير من القيم الجاهزة مما يبين انتهاج المؤسسة طرق تسييرية تعتمد على الاحتفاظ الكبير بالمخزونات.
- نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة.
- نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر عبر السنوات الثلاث، مما يدل على أن المؤسسة تحاول الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة.
- أما احتياجات رأس المال العامل الدائم فهو موجب عبر السنوات الثلاث، وهذا ما يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة.

- نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنوات 2012-2013-2014 وهذا ما يدل على الوضعية الجيدة إلا أنها عرفت نوعا من التدهور في سنة 2013 وهذا ما يدل على الوضعية السيئة نوعا ما للمؤسسة تلك السنة.
- نلاحظ أن نسبة التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازنا ماليا
- نلاحظ أن نسب السيولة جيدة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.
- نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية مرتفعة و هذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

توصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة.
- التقليل من الديون لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على قروض بنكية.
- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.
- يوصي الباحث بأهمية التحليل المالي و المعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات ، و أن تقوم العوامل الشخصية و الوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.
- نوصي بان تقوم مؤسسة حليب النجاح بعمل مقارنة لقوائمها المالية مع شركات أخرى في نفس المجال باستمرار ، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع المؤسسة ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية إدارية ومالية.

الآفاق والاقتراحات المرتبطة بالموضوع:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي أثناء القيام بهذه الدراسة حيث صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ ما هي أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة؟
- ✓ أهمية التحليل المالي في رفع المردودية؟

كل هذه الاقتراحات لا بد أن تكون دراسات ميدانية دون أن ننسى الجانب النظري الذي هو في غاية الأهمية.

وكلمتي الختامية لكل الطلبة والأساتذة:

أولا: أتمنى أن أكون قد وفقت إلى حد ما، في الإحاطة بجوانب الموضوع من خلال الجانب النظري والتطبيقي.

ثانيا: أترك المجال مفتوحا أمام الطلبة و الباحثين للتوسع و إثراء هذا الموضوع بشكل أكثر لأنه يعتبر من المواضيع الهامة في الحياة الاقتصادية.

وأخيرا أشكر الله " عز وجل " أن أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل، وجملني بالصبر ورزقني القوة والإرادة، وأعطاني القدرة لمواجهة كل التحديات والصعوبات، وأدعو الله أن يتقبل هذا العمل، ويكون خالصا مخلصا لوجهه الكريم، ويكون لبنة صرح العلم والمعرفة وآخر دعواتي أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى اللهم وسلم على نبينا خير الأنام وقره أعيننا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005.
2. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
3. ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر.
4. عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.
5. الحيايي وليد، **الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
6. الجمعية السعودية للمحاسبة، **المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
7. عقل مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، بدون بلد النشر، 2008.
8. وليد ناجي الحيايي، **"التحليل المالي"**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2007.
9. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
10. هيثم محمد الزعبي، **الإدارة وتحليل المالي**، دار الفكر، عمان، 2000.
11. صادق الحسنى، **التحليل المالي**، دار المجد للنشر، عمان، 1998.
12. أيمن الشنطي، **عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي**، دار البداية، عمان، 2004.
13. محمد مطر، **التحليل المالي و الائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000.
14. مبارك لسوس، **التسيير المالي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
15. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
16. بوشاشي بوعلام، **"التحليل المالي"**، دار الفكر العربي، الجزائر، 2000.
17. ألدون س هنديكسن، **النظرية المحاسبية**، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
18. سمير عبد العزيز، **"اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"**، مكتب الإشعاع، مصر، 1998.
19. محمد صالح الحناوي، **نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

20. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الرائد العلمية، 2002.
21. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي، (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط6، 2006.
22. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988.
23. بوشاشي بوعلام، **المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
24. مليكة زغيب ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
25. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2006.
26. دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، تعريب أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2005.
27. سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

II. المذكرات:

1. باديس بن عيشة، **التحليل المالي**، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1996.
2. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
3. خديجة بن عامر، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة أوبكر بلقايد ملحقة مغنية، دفعة 2011-2012.

III. الملتقيات

1. محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.

I. les livres :

1. Mansouri Mansour, "Système et pratiques bancaires en algérie", Edition Houma, algérie, 2006, p169.
2. Jean-yves capul, dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Hatier, nouvelle édition, 2009, france, p218.
3. BERNARD COLSSE, Gestion financière de l'entreprise, 3ème Edition, P. U. F, 1993.
4. ABDELLAH BOGHABA, Comptabilité générale approfondie, Alger: Berti Editions, 1998.
5. GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990.
6. MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion, Paris: Edition Economica, 1997.
7. PIERRE PAUCHER, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Editon O. P. U, 1993.
8. TAYEB ZITOUN, " **Analyse financière**", Berti Editions, Alger, 2003.
9. JACQUE TEULIE, Analyse financière de l'entreprise, Edition Chotard et Associes Editeurs, 1989.
10. PIERRE PAUCHER, " **Mesure de la performance financière de l'entreprise**", Edition O. P.U, Paris, France, 1993.
11. PATRICE VIZZAVONA, " **Gestion financière**", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004.
12. Pierre Canson, " **la gestion financière de l'entreprise**", édition ,dunod, Paris ,France ,5ème édition ,1997.
13. GEORGE DEPPALLENS, J. P. JOBARD, " **Gestion financière de l'entreprise**", Edition Sirey, 1990.
14. CLARAN WARCH, Les rations clés du management, Edition: Village Mondiale, 1998.
15. PATRICK PIGET, " **La gestion financière**", Edition Economica, Paris, France, 1998.
16. JEAN LUK BOULOT, L'analyse financière, Edition: Publi Unior, Paris, France, 1982.
17. Gde pallens, " **Gestion financière de l'entreprise**", Sirey, 6ème édition, 1997.
18. GEUDI NORBERT, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition: Organisation, 1997.
19. PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de l'entreprise, 9^{ème} Edition, Baris: Dunod, 1999.
20. COLASSE BERNARD, Op. Cit, 1993.
21. SERGE EFAERT , Analyse et diagnostic financiers, 2ème tirage, Editions Erolles, 1992.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة حليب النجاح بمغنية. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد اعتمد على دراسة و تقييم الأداء و اكتشاف مواطن الخلل و الضعف في التسيير ، في الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2014 ، و ذلك باعتمادنا على مجموعة من المعايير و المؤشرات المالية الأكثر أهمية و التي تناسب الدراسة و تسمح باختبار مدى كفاءة أداء المؤسسة في استخدام الأصول باستعمال أدوات التحليل المالي . وبعد إجراء تقييم و تشخيص للمؤسسة وجدنا أن هذه الأخيرة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تحقيقها لحزينة صافية موجبة. كما بينت لنا معدلات السيولة بأن المؤسسة لها استقلالية مالية و أنها تعتمد على أموالها لتمويل استثماراتها و هذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : المعلومات المالية. التحليل المالي. الأداء المالي. اتخاذ القرارات ،القوائم المالية.

Résumé :

Cette étude a pour but de mettre en évidence le rôle de l'analyse financière et l'évaluation de la performance financière de l'institution « Halib Ennadjah a Maghnia ».

Pour atteindre les objectifs de l'étude et de répondre à ses questions nous nous sommes appuyés sur des données pertinentes à la littérature et les études antérieures pertinentes liées à la collecte, et qui a été obtenue sur les données secondaires qui ont formé le cadre théorique de l'étude, le cadre opérationnel a été adoptée pour étudier et évaluer la performance et la découverte de défauts et les faiblesses du gouvernance, dans la période entre 2012 et 2014, et que, en adoptant un ensemble de normes et d'indicateurs financiers les plus importants, qui correspondent à l'étude et permettent de tester l'efficacité de la performance de l'organisation dans l'utilisation des actifs en utilisant des outils d'analyse financière.

Après une évaluation et le diagnostic de l'institution et a constaté que ce dernier a été en mesure d'atteindre l'équilibre budgétaire au cours de la période de l'étude mentionnée ci-dessus, grâce à un net positif pour le Trésor. Liquidité nous a également montré que l'institution jouit d'une indépendance financière et ils dépendent de l'argent pour financer leurs investissements, ce qui montre la réactivité des indicateurs utilisés dans le processus d'évaluation de la performance de l'institution.

Mots clés : l'information financière, la performance financière, la prise de décision, l'analyse financière, les états financiers.

Abstract :

This study aims to highlight the role of financial analysis and assessment of financial performance of the institution « Halib Ennadjah in Maghnia».

To achieve the objectives of the study and answer its questions we relied on data relevant to the literature and previous relevant studies related to the collection, and which has been obtained on the secondary data that formed the theoretical framework for the study, the operational framework has been adopted to study and evaluate the performance and the discovery of glitches and weaknesses of the governance, in the period between 2012 and 2014, and that by adopting a set of standards and the most important financial indicators, which fit the study and allow to test the efficiency of the organization's performance in the use of assets using financial analysis tools.

After an evaluation and diagnosis of the institution and found that the latter has been able to achieve fiscal balance during the above-mentioned study period, through a net positive for the Treasury. Liquidity also showed us that the institution has financial independence and they depend on the money to finance their investments and this shows how responsive the indicators used in the process of evaluating the performance of the institution.

Keywords: financial reporting , financial performance , decision making , financial analysis , financial ETAS .